الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمة لخضر بالوادي

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية

–دراسة ميدانية–

إعـداد الطلبـة:
– خلـود العــابد
– محمد سراج الدين بغدادي
–منـــال بـروال

تحت إشراف الاستاذ:
محمد فيصل مايدة

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد الهادي ضيف الله	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
محمد فيصل مايدة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
محمد عوني	أستاذ مؤقت	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنـة الجامعيـة: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمة لخضر بالوادي

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية

–دراسة ميدانية–

إعـداد الطلبـة :
– خلـود العابد
– محمد سراج الدين بغدادي
–منـــال بـــروال

تحت إشراف الاستاذ:
محمد فيصل مايدة

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد الهادي ضيف الله	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
محمد فيصل مايدة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
محمد عوني	أستاذ مؤقت	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنـة الجامعيـة: 2023/2022

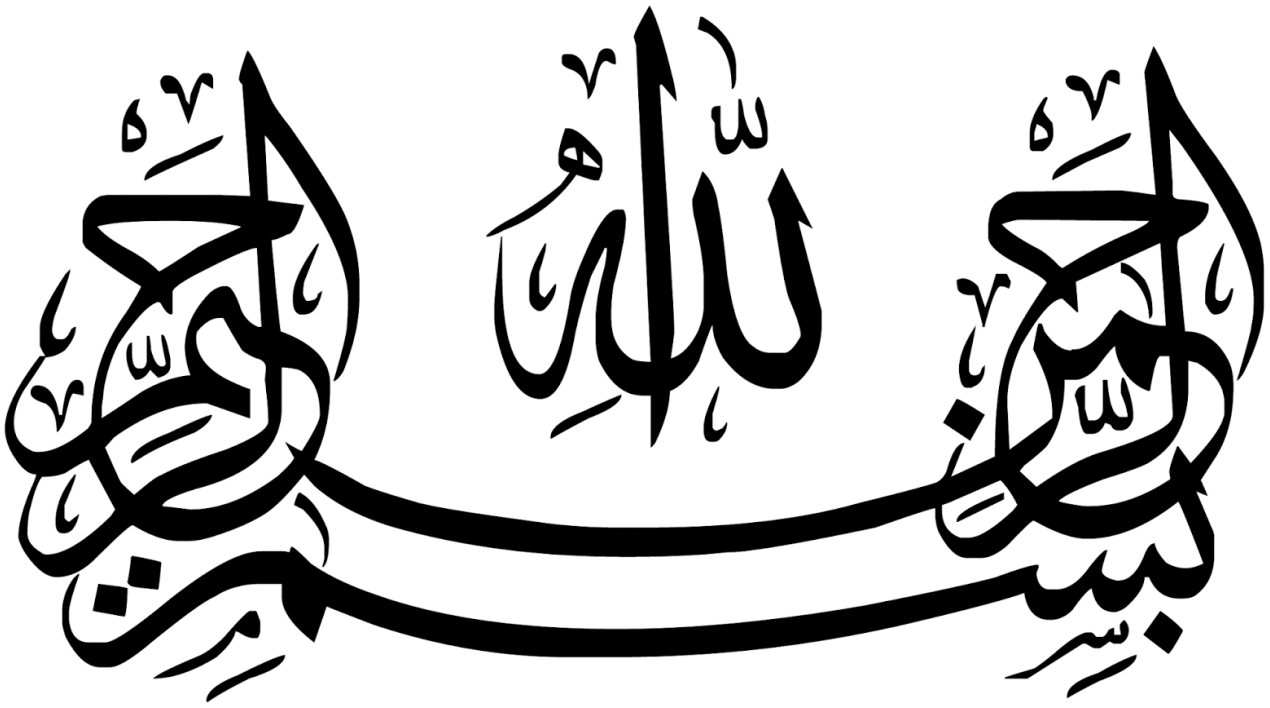
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

أحمد الله عزوجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة بخطوة في علمي، إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين.

إلى جدتي رحمها الله إلى أخواتي الذي تقاسموا معي عبء الحياة، إلى أخي "عمار" الذي ساندني بدعواته وتشجيعاته أدامك الله لي

كما أتقدم بخالص الشكر والإحترام للأستاذ المشرف "مايدة محمد فيصل" الذي تفضل علينا بالاشراف في انجاز البحث كما لا ننسى نصائحه وتوجيهاته القيمة، إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إلى الأصدقاء الذين جمعتنا أيام الجامعة كنا غرباء وأصبحنا أعز الأصدقاء ستبقى ذكراكم محفورة بالأذهان وفقكم الله .

"خلود"

الإهـداء

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا

إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى أمي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عونا وسندا لي، وكان لدعائهما المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة

إلى من ساندوني وخطو معي خطواتي ويسرو لي الصعاب إلى إخوتي وأخواتي الذين تحملوا الكثير، ووقوفي في هذا المكان ما كان ليحدث لولا تشجيعهما المستمر لي

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الاستاذ الدكتور المشرف محمد فيصل مايدة على كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة كما أتقدم بجزيل شكر للجنة المناقشة الموقرة

إلى أساتذتي وأهل الفضل الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه والإرشاد

إلى أصدقائي وجميع من وقفو ا بجواري وساعدوني بكل ما يملكونه وفي أصعدة كثيرة

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع سائلا الله العلي القدير أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

"محمد سراج"

الإهـداء

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الأول والأخير والظاهر والباطن ، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تعد ولا تحصى وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى ، وأنار دروبنا ، فله جزيل الحمد والثناء العظيم

لله الحمد كله والشكر كله أن رزقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع .

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام (أمي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه.

صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته (والدي العزيز).

إلى اخي و سندي الوحيد من بعد ابي إلى أخواتي اللاتي لا أقدر على وصفهن و الى رفيق دربي الذي رافقني و دعمني في ايامي الصعاب وأصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون وفي أصعدة كثيرة.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور المشرف (فيصل مايدة) على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمه ساهمت في اطراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة كما نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنه المناقشة الموقرة دون نسيان مديري ومعلمي ومتعلمي التعليم في الأطوار السابقة

ولا ننسى تقديم الشكر الجزيل لكل الأساتذة المحترمين والاستاذات بجامعتنا جامعة الشهيد حمه لخضر

نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم .

"منال"

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من

بعيد على إنجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهناه من صعوبات ،

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف مايدة محمد فيصل الذي لم يبخل

علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا

البحث.

"شكرا"

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية. لبلوغ هذا الهدف، فقد تناولنا في الفصل الأول والثاني الى أهم المفاهيم المتعلقة بالمقاربات ذات الصلة بجودة القوائم المالية والتحفظ المحاسبي، في حين تضمن الفصل الثاني دراسة ميدانية حيث تم الاعتماد على الإستبيان كأداة أساسية للحصول على المعلومات والإستعانة بالعديد من الأساليب الإحصائية لتحديد طبيعة البيانات والاختبارات المناسبة لكل فرضية.

وقد توصلت الدراسة الى ان هناك اثر للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، جودة التقارير المالية.

Summary

This research aims to study the impact of accounting conservatism on the quality of financial reports. To achieve this goal, we dealt in the first and second chapters with the most important concepts related to approaches related to the quality of financial statements and accounting conservatism, while the second chapter included a field study where the questionnaire was relied upon as a basic tool to obtain information and the use of many statistical methods to determine the nature of data and appropriate tests for each hypothesis.

The study concluded that there is an effect of accounting reservation on the quality of financial reports.

Keywords: accounting conservatism, quality of financial reports.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
الإهداء	-
الشكر والعرفان	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
فهرس الملاحق	V
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التقارير المالية	03
المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية	03
المطلب الثاني: اهداف واهمية التقارير المالية ودورها	04
المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية ومستخدميها	07
المبحث الثاني: ماهية جودة التقارير المالية	10
المطلب الأول: مفهوم الجودة	10
المطلب الثاني: مفهوم جودة التقارير المالية	12
المطلب الثالث: خصائص التقارير المالية	13
المبحث الثالث: أهمية ومحددات ومعايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها	15
المطلب الأول: أهمية ومحددات جودة التقارير المالية	15
المطلب الثاني: معايير جودة التقارير المالية	18
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية	20
خلاصة	21
الفصل الثاني: الإطار النظري للتحفظ المحاسبي	
تمهيد	23
المبحث الأول: ماهية التحفظ المحاسبي	24

المطلب الأول: فكرة أو نشأة التحفظ المحاسبي	24
المطلب الثاني: تعريف التحفظ المحاسبي	26
المطلب الثالث: أنواع التحفظ المحاسبي	30
المبحث الثاني: دوافع ومبررات وكيفية قياس التحفظ المحاسبي	32
المطلب الأول: دوافع ومبررات الطلب على تحقق التحفظ المحاسبي	32
المطلب الثاني: إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي	34
المطلب الثالث: كيفية قياس التحفظ المحاسبي	37
المبحث الثالث: اثر واهمية والعوامل المؤثر على التحفظ المحاسبي	39
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي	39
المطلب الثاني: أهمية التحفظ المحاسبي	40
المطلب الثالث: اهم طرق وسياسات التحفظ المحاسبي	41
المطلب الرابع: ممارسات التحفظ المحاسبي	42
خلاصة	47
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	49
المبحث الأول: الطريقة والادوات	50
المطلب الأول: الطريقة	50
المطلب الثاني الادوات	51
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	56
المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة	56
المطلب الثاني: تفسير وتحليل اتجاهات افراد العينة نحو متغيرات الدراسة	59
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	65
خلاصة	70
خاتمة	72
قائمة المصادر والمراجع	76
الملاحق	80

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01-03	يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة والغير مسترجعة والمستبعدة والمدروسة	50
02-03	معامل الثبات لفقرات الاستمارة (ألفا كرونباخ).	52
03-03	درجات مقياس ليكرت	53
04-03	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	56
05-03	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	57
06-03	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	58
07-03	رموز فقرات المحور الاول	59
08-03	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول	60
09-03	رموز فقرات المحور الثاني	61
10-03	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني	62
11-03	رموز فقرات المحور الثالث	63
12-03	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث	64
13-03	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	66
14-03	اختبار فرضيات الدراسة	66
15-03	المتغيرات التي تم إدخالها/إزالتها	68
16-03	الارتباط الخطي	68
17-03	تحليل تباين خط الإنحدار	68
18-03	المعاملات	69

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	أنواع التقارير المالية	08
02-01	مستخدمو التقارير المالية	09
03-01	خصائص التقارير المالية	15
04-01	محددات جودة التقارير المالية	18
05-01	معايير جودة التقارير المالية	19
01-02	أنواع التحفظ المحاسبي	32
02-02	دوافع ومبررات الطلب على تحقق التحفظ المحاسبي	34
03-02	العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي	40
01-03	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	57
02-03	توزيع العينة حسب الوظيفة	58
03-03	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	59

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستمارة	80
02	مخرجات Spss	85

مقـــدمـــة

1- توطئة

يتمسك المحاسبون حتى يومنا هذا بأحد أهم الممارسات المحاسبية التي لاقى تطبيقها اهتماما خاصا من قبل مدققي الحسابات الخارجيين وأطراف أخرى ذات العلاقة، ويُعد التحفظ مفهوما مثيرا للجدل منذ بداية القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة له الا انه يلعب دورا مهما في التطبيقات المحاسبية، اذ يفرض على المحاسبين الاحتياط للخسائر المتوقعة والحذر منها وعدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة كما يفرض عليهم الإفصاح عن معلومات الأصول والإيرادات بالقيم الدنيا والمصاريف والالتزامات بالقيم العليا في حالات عدم التأكد، ولابد من ان يكون هناك ترابط بين معلومات الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات في تقييم الأداء لذلك ظهرت مقاييس عدة لتقييم الأداء التي تساهم في ترشيد قرارات المستثمرين والمقرضين.

وقد أكدت المنظمات المحاسبية الدولية بإصداراتها المتنوعة خلال العقد الأخير على ضرورة تبني التحفظ المحاسبي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لإعطاء نوع من الطمأنينة بصورة أكبر لأصحاب المصالح حول حقيقة الربح المحاسبي الظاهر في القوائم المالية، واعتمادية ذلك الرقم في بناء توقع لاستمرارية الشركة في المستقبل فضلا عن وضع أسس من التحديد والتقييد لممارسات الادارة التنفيذية في التحكم بالارباح المحاسبية في القوائم المالية، وذلك عبر التلاعب في القواعد المحاسبية والاستفادة من مرونة المبادئ المحاسبية في تعديل الأرقام المالية .

وتميل الشركات عند ممارسة مبدأ التحفظ الى محاولة زيادة مستوى ملاءمة التقارير المالية مواجهة حالة عدم التأكد وأخذ الحيطة والحذر التي تحول دون تضخيم الدخل وتخفيض المصروفات، وهذا ما يزيد من جودة التقارير المالية.

لم يكن إقرار مبدأ التحفظ المحاسبي الا جزء يسيرا من الإجراءات التي تم اتخاذها من طرف المنظمات المهنية، لضمان تحقيق الجودة والشفافية للمعلومة المحاسبية، وتعبيرها بصدق عن الواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسة، حيث كانت ولازالت جودة التقارير المالية الشغل الشاغل للعديد من الأطراف التي تعتمد على التقارير المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية.

2- الإشكالية

وبناء على ما سبق يمكننا بلورة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

– ما أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

– هل هناك اثر للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في المؤسسات؟

- هل هناك أهمية كبيرة لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات؟
- هل هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في اعداد التقارير المالية في المؤسسات؟

3- فرضيات الدراسة

- هناك اثر للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في المؤسسات.
- هناك أهمية كبيرة لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات.
- هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في إعداد التقارير المالية في المؤسسات.

4- مبررات اختيار الموضوع

تم إختيار هذا الموضوع لعدة اسباب، نذكر اهمها:

- حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسات؛
- طبيعة التخصص.

5-أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مدى ممارسة المؤسسة الاقتصادية للتحفظ المحاسبي في التقارير المالية.
- توضيح أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية.
- الوقوف على مدى إدراك ومعرفة أصحاب المؤسسات والمحاسبيين على وجه الخصوص بهذا المفهوم المحاسبي.
- ابراز أهمية وخصوبة الموضوع وإمكانية مواصلة البحث فيه من جوانب أخرى لم يتم التطرق اليها في اطار الدراسة الحالية.

6- أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من الموضوع الذي يتناوله وهو اثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، وذلك لقلة الدراسات المتعلقة به في الجزائر، وهو محل نقاش علمي قديم وحديث في العديد من بلدان العالم.

7- أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسات؛
- طبيعة التخصص.

8- حدود الدراسة

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:

– **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة الميدانية على مجموعة من المؤسسات والمحاسبيين ومحافظي الحسابات الناشطين بولاية الوادي.

– **الحدود الزمنية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه، وذلك خلال الفصل الثاني من سنة 2023.

– **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة على آراء وإجابات الإطارات والمسؤولين العاملين بالمؤسسات محل الدراسة وكذلك المحاسبيين ومحافظي الحسابات، مع التركيز على الأفراد العاملين في مجالات المحاسبة والمالية، ومدراء المؤسسات.

– **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع النظري، والمتعلق أساسا بأثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية.

8- منهج الدراسة

لمعالجة هذه البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل من التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية وما يتضمنهما، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة من خلال تصميم استبيان تضمنت الجوانب الرئيسية لمحاور البحث بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع المسؤولين للحصول على معلومات يمكن الاستعانة بها في هذه الدراسة.

9- صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إتمام هذا البحث هي:

- ندرة الدراسات السابقة التي ربطت بين متغيري الدراسة بشكل مباشر؛
- إمتناع بعض الشركات من قبول الإستمارات؛
- واجهنا صعوبة في إستخدام برنامج spss لانه لم يسبق لنا دراسته او العمل به من قبل خلال كامل فترة دراستنا الجامعية.

10-الدراسات السابقة

أ-الدراسة الأولى: علام محمد موسى حمدان، اثر التحفظ المحاسبي في تحسين دورة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات: العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 02، 2011.

تهدف الدراسة الى التعرف على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، والقاء الضوء على علاقة التحفظ المحاسبي بتحسين جودة التقارير المالية، ولتحقيق هذه الأهداف جمعت الدراسة البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها من (50) شركة صناعية مساهمة عامة اردنية، وللفترة 2001-2006، وباستخدام اختبار (Pooled Data Regression) و(Logistic Regression)، توصلت الدراسة الى مؤشرات مهمة حول انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما انها وجدت علاقة مهمة احصائيا بين زيادة التحفظ المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية عن طريق تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي.

ب-الدراسة الثانية: هند بن شيخة، اثر التحفظ المحاسبي على أداء الشركات: دراسة عينة من الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر (CAC 40)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2020/2019.

تهدف الدراسة إلى فحص أثر التحفظ المحاسبي على أداء الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر (40 CAC)، حيث اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 29 شركة فرنسية غير مالية للفترة الممتدة من 2017-2019.

لتحقيق هدف الدراسة تم قياس التحفظ المحاسبي في الشركات محل الدراسة باستخدام مقياسين هما مقياس المستحقات التشغيلية، ومقياس نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية. في حين تم التعبير عن أداء الشركات بمعدل العائد على الأصول ومؤشر توبين (Q)، وذلك في وجود متغيرات رقابية (حجم الشركة، مديونية (الشركة توصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول لممارسة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر (CAC 40)، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي موجب للتحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للشركات الفرنسية المدرجة بمؤشر (CAC 40). من جهة أخرى توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي للشركات الفرنسية المدرجة بمؤشر (CAC 40) لم تكن حاسمة.

ج–الدراسة الثالثة: تريرات ايمن، التحفظ المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية بولاية سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، 2021.

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التحفظ المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية، ومن أجل ذلك تم اختيار 10 مؤسسات اقتصادية عمومية بولاية سكيكدة كحالة دراسية، بالاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال أسلوب المسح الجزئي؛ حيث تم استقصاء آراء المحاسبين والمدققين، ورؤساء مصالح المحاسبة، والإطارات الماليين، والأكاديميين، لـ 54 فردا؛ من خلال استبيان صمم لهذا الغرض، تم معالجة بياناته باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والانحدار المتعدد. أشارت النتائج إلى وجود علاقة دالة إحصائيا بين استخدام التحفظ المحاسبي، وجودة المعلومات المحاسبية، ووجود أثر قوي ومعنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم الأصول والالتزامات على جودة المعلومات المحاسبية. وهو ما يؤكد الافتراضات النظرية في هذا الصدد، فيما يخص ميل الممارسين للموثوقية، التي يدعمها قيد التحفظ المحاسبي على حساب الملاءمة، ويتوافق مع الثقافة المحاسبية في الجزائر، التي تتجه أكثر نحو التحفظ.

د–الدراسة الرابعة: بودربالة محمود السعيد، حروشي جلول، دور حوكمة الشركات في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية: دراسة ميدانية، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 04، العدد 07، 2021.

تبحث هذه الدراسة في دور حوكمة الشركات في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية، والهدف من هذه الدراسة بحث الدور الذي تلعبه تطبيق حوكمة الشركات في البيئة الجزائرية على مستوى التحفظ المحاسبي التي تتبناها الإدارة في إعداد القوائم المالية، حيث تتمثل أهمية الدراسة في مساعدة الشركات الجزائرية في التعرف على دور تطبيق حوكمة الشركات في تحديد وقياس مستوى التحفظ في القوائم المالية لهذه الشركات مما يساعد تلك الشركات في دعم القدرة التنافسية لها من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية لهذه الشركات، فتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للجانب النظري والمنهج التحليلي للجانب التطبيقي حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وذلك باستخدام برنامج SPSS، كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها أن خصائص الحوكمة الجيدة تساهم في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي المستخدم في القوائم المالية وأن حوكمة الشركات أداة مهمة لضمان الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية وضرورة التزام الشركات الجزائرية بممارسة التحفظ المحاسبي وذلك بشرط أن يتم

الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة من سنة لأخرى بغرض منع إدارة الأرباح، وتفادي التقارير المالية الاحتيالية، كما يجب الإلتزام من قبل الشركات الجزائرية بتطبيق كامل لمبادئ حوكمة الشركات لتأثيرها على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وذلك لحماية أصحاب المصالح.

ر–الدراسة الخامسة: خلف الله بن يوسف، زبير عياش، قياس أثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب في القوائم المالية دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك فرع نومر ولاية غرداية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021.

هدفت الدراسة إلى قياس اثر تبني سياسة التحفظ المحاسبي للحد من التلاعب في القوائم المالية لدراسة الممارسة المحاسبية خلال مبادئ النظام كآلية لمعرفة التحفظ المحاسبي وأثره على جودة القوائم المالية، مع الإستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي النسخة 24 (spss24) ثم تحليل الأعمال المحاسبية في مؤسسة فرع نومر بولاية غرداية. حيث توصلت الدراسة على أن المؤسسة محل الدراسة تطبق الحد الأدنى من التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية في حدود ما يفرضه النظام المحاسبي المالي.

ل–الدراسة السادسة: هبيته كوكب، دمدوم زكرياء، مقاربة ممارسات التحفظ المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية (أدلة من البيئة الجزائرية)، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 15، العدد 01، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الذي تضمن مفهوم الحيطة والحذر, وقد تمت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتطبيق على عينة من 85 تتضمن محاسبين ومسيرين لمؤسسات اقتصادية بولايات الجنوب الشرقي (الوادي، ورقلة، بسكرة) في سنة 2020، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائيSPSS في قياس واختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن هناك أثر ملموس ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية من خلال تأثيره القوي على كل من (الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية، جودة الأرباح المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، فعالية حوكمة الشركات، تكلفة الأموال المملوكة). الكلمات المفتاحية: تحفظ المحاسبي، قوائم المالية، جودة المعلومات المحاسبية.

ي–الدراسة السابعة: م.م علي كريم سلمان، تأثير التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 15): دراسة تجريبية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 58، 2022.

يهدف البحث إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 15) في البيئة العراقية، اذ تناول البحث عينة من (15) مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2011-2020، تم قياس التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ومعيار التقرير المالي الدولي (IFRS 15) الايراد من العقود مع العملاء بالاعتماد على عدة مقاييس ومؤشرات بالاتفاق مع عدة دراسات كما تم قياس المتغيرات كمياً وتحليلها احصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي(SPSS) ، وقد اظهرت الاختبارات الاحصائية وجود تأثير سلبي للتحفظ المحاسبي في عدم تماثل المعلومات، وهذا التأثير السلبي يزداد في ظل تبني معيار (IFRS15) كمتغير تفاعلي إي كلما زاد التحفظ المحاسبي ومستوى تبني معيار (IFRS15) انعكس ذلك في انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات أي أن في بيئة المصارف التي يرتفع فيها نسبة تبني معيار (IFRS15) يكون فيها التأثير السلبي التحفظ المحاسبي (وفق القيمة السوقية إلى الدفترية) في عدم تماثل المعلومات أكثر سلبية من ذلك التأثير في بيئة المصارف التي ينخفض فيها نسبة تبني معيار (IFRS15) .

11- هيكل الدراسة

يشتمل موضوع الدراسة على فصلين عرضت بطريقة تخدم الموضوع، وتعمل على توضيح الإطار النظري لكل من العنصرين الأساسين للموضوع وهما التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية.

فقد تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لجودة التقارير المالية، وتعرضنا من خلاله في المبحث الأول الى ماهية التقارير المالية والمبحث الثاني خصصناه لماهية جودة التقارير المالية، أما المبحث الثالث فعرضنا فيه أهمية ومحددات ومعايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها.

أما الفصل الثاني فخصص للإطار النظري للتحفظ المحاسبي، حيث تطرقنا في المبحث الأول لماهية التحفظ المحاسبي، وفي المبحث الثاني لدوافع ومبررات وكيفية قياس التحفظ المحاسبي اما في المبحث الثالث فتطرقنا الى اثر واهمية والعوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي

أما الفصل الثالث كان عبارة عن دراسة ميدانية، حيث تطرقنا في المبحث الأول الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فخصصناه للنتائج ومناقشتها حيث تم فيها إختبار الفرضيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري لجودة التقارير المالية

تمهيد

على اعتبار أن التقارير المالية لها أهمية كبير بالنسبة للأطراف التي تستعملها، والتي تعتمد عليها في اتخاذ مختلف القرارات، وكل ما يترتب عن ذلك من مخاطر متعلقة بالمعلومات المحاسبية الظاهرة على هذه التقارير، لذلك وجب أن تكون تلك المعلومات ذات جودة عالية ولها خصائص ومتطلبات لتحقق ذلك، وعلى اعتبار ان المعلومات المحاسبية هي من نتائج العمل المحاسبي التي تقوم به الإدارة، لذلك قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في الوحدة المحاسبية في إتخاذ القرارات المختلفة، حيث تعتبر هذه التقارير الوسيلة الرئيسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية المالية وغير مالية، وبالتالي القوائم المالية هي الجزء المحوري للتقارير المالية.

المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية

للتقارير المالية عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: تعرف التقارير المالية على أنها مخرجات النظام المحاسبي، والتي عن طريقها يتم عرض وتوصيل المعلومات الاقتصادية في المنشأة الي المستفيدين من هذه المعلومات الاقتصادية الرشيدة.

وتعرف أيضا على أنها مصطلح واسع يتضمن فقط ليس القوائم المالية، وليس كل وسائل توصيل المعلومات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر من المحاسبة المالية، فالتقارير توفر جزء كبير من المعلومات التي يحتاجها مستخدمون خارجين لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان وغيرها.[1]

التعريف الثاني: تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي في الشركة، حيث يصعب التفرقة بينها وبين القوائم المالية، وإذا كانت القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط الشركة خلال فترة زمنية معينة، فإن التقارير المالية تعد مكملة لها ومفصلة للمعلومات الواردة بها.

تعرف التقارير المالية بأنها " وثائق إعلامية حاملة لبيانات يتم استعمالها والاطلاع عليها من طرف عدة مستعملين كالمستثمرين، المقرضين، العمال، الإدارة، الدولة وغيرهم من أصحاب المصالح".

وهي " تمثيل مالي منظم للأحداث والمعاملات التي تقوم بها الشركة وتؤثر عليها، تحتوي بالإضافة الى القوائم المالية على كثير من المعلومات المالية وغير المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للشركة والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلا.[2]

التعريف الثالث: تعرف أنها وسيلة تعبير عن نشاط الشركة خلال فترة زمنية معينة من خلال مركزها المالي، وهي العمل النهائي كما أنها تساهم في توصيل نتائج التقييم للأطراف المعنية، سواء كانوا داخلين كالإدارة والملاك، أو خارجيين كالمستثمرين.

---

[1] أمينة ونيسي وآخرون، دور الأهمية النسبية والخطر في جودة التقارير المالية –مراجع الحسابات–، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،2021، ص 28.

[2] حرفوش أنيسة، البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية دراسة تحليلية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، سطيف، مجلد2 العدد 1، 2019، ص 182.

وتعرف أيضا بأنها مجموعة كاملة من الحسابات، تتضمن الميزانية، قائمة حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغييرات الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه التقارير المالية تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتشمل كافة التقارير التي تقدم في نهاية الفترة المالية الى مجموعة المستخدمين من خارج الشركة للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة والتي تحتوي على المعلومات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به الشركة، وحسب النظام المحاسبي المعتمد في الجزائر هناك قوائم أساسية يتطلب إعدادها من قبل المحاسبة المالية في أي شركة وهي: (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات رؤوس الأموال، جدول تدفقات الخزينة، والملحق).[1]

المطلب الثاني: أهداف واهمية التقارير المالية ودورها

سنتطرق فيما يلي الى اهداف واهمية التقارير المالية ودورها

الفرع الاول: اهداف التقارير المالية

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاج إليها المستخدمون الخارجيون لأغراض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية مع التركيز على فئة المستخدمين ذوي المصالح المنشأة وهم المستثمرون، المقرضون العاملون في المنشأة ونقاباتهم العمالية.

المباشرة في ولقد ظهرت الحاجة إلى إعداد القوائم المالية على فترات زمنية متعددة بهدف توفير معلومات محاسبية في الوقت المناسب وبصورة مستمرة لمستخدمي القوائم المالية خاصة المتعاملين في بورصة الأوراق المالية، وذلك ليتمكن مستخدمي القوائم المالية في الوقوف على مدى تقدم المشروع باستمرار وتقييم أداء المشروع بصفة مستمرة، ومن ناحية أخرى فإن توفير معلومات على فترات متقاربة يساعد المستثمرين على تخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة وعائدات الأسهم، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات المختلفة.

كما أن القوائم المالية تمكن من الوقوف على مدى كفاءة وفعالية كل الأنشطة والأقسام داخل المؤسسة ومدى تحقيقها للهدف المرجو والمسطر وفق الموازنات التي تم إعدادها سابقا ومعرفة الأخطاء الدورية وتصحيحها وبذلك إمكانية تجنبها مستقبلا.

[1] حاج قويدر قورين، دور نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، الشلف، العدد 01، ص 189.

كما تظهر القوائم المالية نتائج أو فعالية الإدارة في استخدام الموارد التي أوكلت لها وهؤلاء المستخدمين الذين يرغبون في تقييم الإدارة، إنما يقومون بذلك من أجل صنع القرارات الاقتصادية مثل قرار الاحتفاظ باستثماراتهم أو بيعها[1].

الفرع الثاني: أهمية التقارير المالية

يعبر التقرير الذي يعده المراجع على ما قام به من عمل شامل ورأيه في مدى تعبير القوائم المالية عما أعدت من أجلها بمثابة وثيقة مكتوبة يقدم فيها المراجع الناتج النهائي لعمله. ومن ثم فإن هذا التقرير يكتسب أهمية خاصة لعملية المراجعة ككل، حتى أن هناك من يعتقد أن هذا التقرير هو محور عملية المراجعة ذاتها التي تتم كافة الخطوات الأخرى حوله. ولكي تصب فيه في النهاية.

ويمكن الإشارة الي بعض جوانب أهمية تقرير المراجعة كما يلي:[2]

-ولما كان المراجع يكلف كمهني من قبل عملاءه، بالقيام بعملية المراجعة فإن تقديمه لتقدير لتقريره يمثل اثباتا كتابيا بأداء ما كلف به؛

-لا تقتصر أهمية التقرير على طرفي علاقة الوكيل/ الموكل المهني فإنها يمكن أن يمتد ذلك الى طرف ثالث (الغير بصفة عامة) ومن ثم فإن تقرير المراجعة يمكن أن يكون أداة المراجع في أداء رأيه اتهام يوجه إليه بالتقصير او الغش او الإهمال كما يمكن أن يكون نفس تقرير حجة عليه من يتهمه بذلك؛

-لا شك أن الثقة التي تعد قيمة مضافة تنتج عن عملية المراجعة ذاتها، وما قد يتعلق بها من اعتمادية في اتخاذ مستخدمي المعلومات لقراراتهم المختلفة أنما يكون محلها الأساسي هو تقرير المراجع.

الفرع الثالث: دور التقارير المالية

يرتكز دور التقارير المالية على معيار المنفعة كصفة أساسية يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية التي تعكسها هذه التقارير حتى تكون قادرة على الوفاء بمتطلبات مستخدميها في عمليات اتخاذ القرار وفي تقييم حالات التأكد، وفي إطار ذلك فقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB أن دور التقارير المالية يتمثل في:[3]

[1] موسى عساوس، جودة التقارير المالية ودورها في المفاضلة بين قرارت التمويل: دراسة حالة مؤسسة اقمصة جن جن، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015/2014، ص 12.

[2] حاج قويدر قورين، مرجع سابق، ص 29.

[3] حرفوش أنيسة، مرجع سابق، ص 183.

ـ توفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية: يجب أن يتم إعداد التقارير المالية بشكل يمكن من خلاله توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛

ـ توفير معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية: يجب أن تساعد التقارير المالية مختلف المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد المصاحبة لها، وترتبط التدفقات النقدية ارتباط ووثيقا بقدرة بقدرة المؤسسة على توفير النقدية من إيرادتها الجارية لواجهة التزاماتها عند استحقاقها، وكذا الاحتياطات النقدية الأخرى؛

ـ توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والمتطلبات المترتبة على هذه الموارد: يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والالتزامات التي عليها، لمساعدة المستثمرين والدائنين على تحديد نواحي القوة والضعف وكذا تحديد المقدرة المالية واحتمالات مواجهة حالات العسر المالي؛

ـ توفير معلومات حول تقييم أداء المؤسسة خلال الفترة، ويعتمد هذا التقييم على مقاييس صافي الربح ومكوناته، كما يمكن أن يستخدم المستثمرون والدائنون المعلومات المحاسبية عن الماضي في تقدير التوقعات المستقبلية المتعلقة بالمؤسسة؛

ـ توفير معلومات تساعد على قياس درجة سيولة الأموال، بمعنى أن القوائم المالية يجب أن تتضمن المعلومات المتعلقة بمصادر الأموال وأوجه استخداماتها؛

ـ توفير معلومات تفيد في تقييم درجة الكفاءة الإدارية وتقييم الأداء، وذلك من خلال تقييم قدرة الإدارة على تنفيذ مسؤولياتها التي وكلها لها المساهمون في تخطيط موارد المؤسسة والرقابة عليها وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل؛

ـ توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، فالقوائم المالية يجب أن تتضمن أي ملاحظات وتفسيرات ترى الإدارة أهميتها للمستخدمين، وذلك بإيضاح بعض الأحداث أو العمليات التي ينعكس أثرها على الأرقام المحاسبية وايضاح الافتراضات التي استخدمت في إعداد الحسابات.

المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية ومستخدميها

سنتطرق فيما يلي الى أنواع التقارير المالية ومستخدميها

الفرع الأول: أنواع التقارير المالية

يمكن تصنيف التقارير المالية كالآتي[1]:

–القوائم المالية الشاملة (الأساسية): وتشمل الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول حركة الذمم المالية. تخضع في إعدادها إلى تطبيق قواعد وقوانين متفق عليها وهي إلزامية؛

–القوائم المالية المرفقة (الجداول المرفقة): وتشمل نظام المرفقات للميزانية، نظام مرفقات لجدول حسابات النتائج ونظام مختلف لمرفقات الميزانية وجدول حسابات النتائج. لا تخضع لقواعد وقوانين متفق عليها وهي اختيارية أو عبارة عن إرشادات؛

–المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة، وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية؛

–التقارير المؤقتة: والتي تقدم على مدار السنة؛

–تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية؛

–تقرير مراقب الحسابات: وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها؛

–قوائم تنبؤات الإدارة ومعلومات أخرى: بخصوص نشاط المؤسسة الحالي والمستقبلي؛

–تقارير خارجية: حيث تنتج من تحليل المعلومات المالية لمؤسسة معينة مقارنة بما هو قائم في الشركات المنافسة.

[1] مشري حسناء، دور واهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات: دراسة ميدانية ببنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008/20007، ص 69.

الشكل رقم (01-01): أنواع التقارير المالية

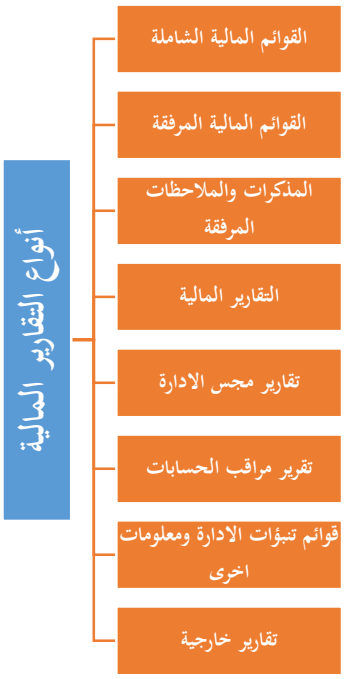

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

الفرع الثاني: مستخدمو التقارير المالية

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصـــادية على علاقاتهم بالمنشـــاطات ومعرفتهم بها ومن ثم فان اهتماماتهم نحو المعلومات المتقدمة من خلال التقارير المالية، تستخدم التقارير المالية أطراف عديدة تشمل كل من الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين والمحتملين والدائنين والموظفين والإدارة والعملاء والمحللين الماليين والاقتصاديين والمستشارين والسماسرة وضامني الاستثمار والمسؤولين عن البورصات والمحامين عن السلطات الضريبية والهيئات التنظيمية والمشـــرعين والصـــحافة المالية ووكالات التقرير والنقابات العملية والتجمعات التجارية وباحثي الأعمال أســـاتذة وطلاب البحوث العامة، وتختلف المعلومات التي تعود على الأطراف الســـابقة من المعلومات الواردة في التقارير المالية، فهناك بعض الفئات التي تكون الفائدة بالنســـبة لهم مباشـــرة مثل الملاك والإدارة والعمال والدائنين، بينما هناك مجموعات مثل المحللين الماليين والمستشـارين والهيئات التنظيمية ونقابات العمال تكون الفائدة بالنسـبة لهم غير مباشرة وذلك لأنهم يقدمون النصيحة أو يمثلون اللذين يأملون في أن تكون لهم فوائد مباشرة.

ومن هنا يمكننا بنيان أهم مستخدمي التقارير المالية بحسب ما جاءت به:

-المستثمرون: يحتاج المستثمرين الى المعلومات التي تساعدهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما إن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تفيدهم في تقييم قدرة الوحدة الاقتصـــادية على ســـداد قروضـــهم والفوائد المتعلقة بها عن الاستحقاق؛

-**المقرضون**: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بهم عند الاستحقاق؛

-**الدائنون**: يهتم الدائنون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق وبالتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الانتمائي للوحدة الاقتصادية، وقدرتها على تحقيق الدخل؛

-**العملاء**: يهتم العملاء بالمعلومات باستمرارية الشركة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها في تزويد احتياجاتها؛

-**العاملون**: يحتاج العاملون الى معلومات متعلقة باستقرار ربحية الشركة وقدرتها على دفع التعويضات، الكفاءات، تعويضات التقاعد توفير فرص العمل....الخ؛

-**الحكومات ووكالاتهم ومؤسساتهم**: تهتم هذه الجهات بعملية توزيع الموارد، والأنشطة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية، وما تحتاجه هذه الوحدة من معلومات من أجل تنظيم أنشطتها، وتحديد سياستها الضريبية.

الشكل رقم (01-02): مستخدمو التقارير المالية

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

المبحث الثاني: ماهية جودة التقارير المالية

تعددت وتباينت المفاهيم التي أوردها الكتاب والمهتمون بموضـــوع الجودة في وضـــع تعريف محدد لمعنى ومضـمون الجودة وأبعادها المختلفة، ولذلك فليس من المستغرب أن نجد هذا الاهتمام بتطوير مفاهيم للجودة، من أجل تطوير الأساليب التقليدية للجودة لتتماشى مع التحديات الجديدة.

المطلب الأول: مفهوم الجودة

تتعدد استعمالات مصطلح "الجودة" ومدلولاته في الحياة اليومية. فقد تستعمل للإشارة إلى ما هو ممتاز ويراها البعض متحققة في السلع والخدمات مرتفعة السعر، وغائبة عما هو رخيص. وقد تستعمل لوصف السلع التي تحمل خصائص وصفات مرغوب بها أو للدلالة على دقة أداء السلعة للوظيفة المشتراه لأجلها. وقد يترادف استخدامها مع منتجات دولة معينة (مثلاً إنتاج ياباني) أو شركة معينة، وغير ذلك. وهكذا يشار إلى أن الجودة تعني أشـــياء مختلفة للأفراد المختلفين. وتظهر تســـاؤلات كثيرة لا يمكن أن تعد أو تحصـــى في تحديد ماهية هذا المصطلح، لذلك سنتطرق فيما يلي الى اهم التعريفات للجودة:

أولا: لغة

بالرجوع إلى "لســـان العرب" لابن منظور، وهو أشمل معاجم اللغة العربية وأكبرها، نجد أن كلمة جودة مصـدرها الفعل جَادَ يَجُودُ، وَجَادَ الشـيءُ أَي صَـارَ جَيداً، والجَيِّد نَقِيضُ الرَّدِيءِ، وقد جَادَ وأَجَادَ أَتَى بالجيّد مِنَ القَوْلِ أَو الفعل، ويقال جَادَ العَمَلُ أي حسـن وعلا مسـتواه، وجَادَ الرجل أي أَتَى بالحسـن مِنَ القَوْلِ أو الفعل، والجودة هي سلامة التكوين وإتقان الصنعة"[1].

التعريف الأول: حيث عرفت الجودة بانها: "التوافق مع المواصـفات والمتطلبات المتعلقة بالممارسـات التصـنيعية والتشـغيلية والهندسـية ويتم تحديدها من خلال التصـميم، فتعرف الجودة على الموائمة للاسـتعمال وذلك لأهمية الجودة في التصميم والإنتاجية"[2].

التعريف الثاني: وعرفت كذلك بانها: "تعبر عن درجة التألق والتميز وكون الأداء ممتازا او كون خصـائص او بعض خصـــائص المنتج (خدمة أو ســـلعة) ممتازة عن مقارنتها مع المعايير الموضـــوعة من منظور المنظمة أو من منظور الزبون"[3].

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج 4، دار النوادر، الكويت، 2010، ص 110.

[2] أبو بكر محمد الهوش، إدارة الجودة الشاملة في المجالين التعليمي والخدمي، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2008، ص 20.

[3] نايف علوان المحياوي، أدارة الجودة في الخدمات: مفاهيم وعمليات وتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 24.

التعريف الثالث: وعرفت أيضا: "الجودة تعني الريادة والامتياز في عمل الأشياء:

–الريادة: السبق في الاستجابة لمتطلبات العميل؛

–الامتياز: الاتقان (الضبط والدق) في العمل."[1].

التعريف الرابع: حيث عرفت الجودة كذلك بانها: "احتياجات الزبون وليست احتياجات المصممين ولا احتياجات رجال التسويق ولا احتياجات الإدارة العامة، فهي تنستند الى الخبرة الفعلية للزبون مع المنتج او الخدمة، وتقيس مقدار مقابلة المنتج لمتطلبات الزبون، وإنها هدف متحرك في سوق المنافسة، اذ حدد جودة المنتج او الخدمة بوصفها (المزيج الكلي لخصائص المنتج أو الخدمة السوقية، والهندسية والصناعية والصيانة في اثناء استعمال المنتج أو الخدمة، والتي تلبي توقعات الزبون"[2].

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا ان للجودة عدة خصائص تميزها وأهم هذه الخصائص هي[3]:

–فائقة: حيث الجودة تعني التفوق؛

– **قائمة على المنتج** : التعامل مع اختلاف خصائص المنتج وجودتها؛

– **قائمة على المستخدم**: قدرة المنتج على إرضاء توقعات ورغبات الزبائن؛

– **قائمة على التصنيع** : تعني الجودة مطابقة لمواصفات تصميم المنتج؛

– **قائمة على القيمة**: فالمنتج الأكثر جودة يلبي حاجة الزبائن بالسعر الملائم.

ويعتبر توفير خصائص الجودة وتلبية احتياجات الزبائن أمرا حيويا، ليس فقط بين الشركة وغيرها بل أيضا ضمن الشركة نفسها، ففي بعض الشركات يتوفر في كل قسم سلسلة من الموردين ومن الزبائن ويؤدي الخلل في أي جزء من هذه السلسلة لحدوث مضاعفات، مما يتسبب بالمزيد من الأخطاء والمشاكل في كل مرحلة تالية من العمل.

[1] شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020، ص 16.

[2] حيدر علي المسعودي، إدارة تكاليف الجودة استراتيجيا، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010، ص 23.

[3] محمد عبد العال النعيمي وآخرون، إدارة الجودة المعاصرة، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009، ص 39.

المطلب الثاني: مفهوم جودة التقارير المالية

سنتطرق في هذا الفصل الى مفهوم جودة التقارير المالية وذلك من خلال تعريفها وذكر خصائصها.

الفرع الأول: تعريف جودة التقارير المالية

هناك عدة تعاريف مختلفة لجودة التقارير المالية نذكر منها:

التعريف الأول: ان مفهوم جودة التقارير المالية، يجب أولا أن يتم تفصيله لمكوناته الأساسية (التقارير المالية والجودة). من وجهة نظر محاسبية. كان ينظر إلى اعداد التقارير المالية في السابق على أنه عملية مسك الدفاتر والتوثيق ذات الأولوية المنخفضة، ولكن ينظر اليها الان على أنها وظيفة حاسمة لتوجيه الشركة وفق مبادئ الحوكمة للشركات الجيدة.

اذ يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية فائدة التقرير المالي على النحو التالي: فهو يوفر معلومات حول المركز المالي للشركة وادائها والتغيرات في المركز المالي التي تفيد مجموعة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

عرف بيان مفاهيم المحاسبة الدولية الجودة بأنها مقدار فائدة المعلومات، وذكر البيان أن: فائدة المعلومات المالية لصنع القرار يجب أن تكون الجودة الأساسية التي يجب البحث عنها في تحديد ما يجب تضمينه في التقرير المالي.[1]

التعريف الثاني: حيث عرفت جودة التقارير المالية بانها: "يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة لتحقيق أهداف الشركة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن اعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق نظام معلومات محاسبي حديث ولكي تتحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها، لابد أن تتصف بمجموعة من الخواص (السمات أو الصفات)، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية"[2].

[1] عماد حمزة عبد العجيلي، أسعد محمد علي وهاب العواد، تقويم الأداء المستدام باستخدام بطاقة العلامات المتوازنة وتأثيره على جودة التقارير المالية، مجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، العدد 7، 2022، ص 870.

[2] حاج قويدر قورين، مرجع سابق، ص 189.

التعريف الثالث: وعرفت كذلك بانها: "اعداد التقارير المالية وفقا لإطار أعداد التقرير المالي المطبق، ان تساعد على توصل محتواها لمستخدميها في التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب التحريف الجوهري في هذا المحتوى، وبالتالي تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية"[1].

التعريف الرابع: تعتمد جودة التقارير المالية على جودة ودقة ومصداقية المعلومات الواردة في التقارير المالية، اذ اختلف الباحثون في تحديد مفهوم موحد يوضح جودة التقارير المالية، حيث يعرف جودة التقارير المالية على أنها من مكونات النظام الإداري الذي يهتم بجمع ومعالجة وتحليل وايصال المعلومات المالية وغير المالية التي تمتاز بخاصية الجودة الى المستخدمين الخارجيين والداخليين لصنع القرار. في حين يعرفها (النجار) بأنها التقارير المالية التي يتم اعدادها بالاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية بموضوعية وشفافية وعدم التحيز لطرف معين او تلاعب من طرف الإدارة في معلومات التقارير من أجل ضمان توفير معلومة ذات جودة عالية لمستخدمي هذه التقارير.[2]

المطلب الثالث: خصائص التقارير المالية

ان تحقيق فائدة المعلومات يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما: خاصية الملاءمة، وخاصية المصداقية او الموثوقية. فإذا فقدت المعلومات أي من هاتين الخاصيتين الاساسيتين، فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين

1-الملائمة :

هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم توافر الخصائص الثانوية التالية[3]:

-التوقيت الزمني المناسب للمعلومات: يعتبر الوقت عامل مهم في توفير المعلومات لمتخذي القرار قبل ان تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتخذه، لذلك لابد من مراعاة الوقيت في اعداد وعرض القوائم المالية؛

-القيمة التنبؤية للمعلومات: وتساعد مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعاً من التنبؤ عند اتخاذه لقراره، فإن المعلومات المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤية هي أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات؛

[1] دونالد كيسو وآخرون، المحاسبة المتوسطة: نسخة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية من الفصل الثامن عشر الى الفصل الرابع والعشرون، ج 3، تر: أحمد عبد الصباغ وآخرون، دار حميثرا للنشر والترجمة، عمان، 2022، ص 2541.

[2] علي ابراهيم حسين، حمد عبد مصطفى، تحسين جودة لتقارير المالية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المعززة بتكنولوجيا المعلومات دراسة تجريبية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15 العدد 48، ص 63.

[3] زهراء ناجي عبيد، دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 107، 2018، ص 676.

-القدرة على التقييم الارتدادي: تمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية، عندما يكون لها قدرة على تغيير او تصحيح توقعات حالية او مستقبلية، وهذه الخاصية لا تقل اهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، ومتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات.

2-الموثوقية

تعرف على ان المعلومات المحاسبية تعد مهمة ومفيدة إذا أمكن للمستخدم الاعتماد عليها كمقياس للظروف والاحداث الاقتصادية التي تمثلها وخاصة اذا ما توافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

-قابلية التحقق: أي الوصول الى نفس المعلومات من قبل جهات أخرى مستقلة بشرط استخدام نفس الطرق والاساليب للقياس التي تم اعتمادها؛

-الحياد وعدم التحيز: حتى تكون المعلومات التي تحتويها التقارير المالية موثوقة يجب ان تكون محايدة خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة الا إذا كانت طريقة اختبار او عرض المعلومات تؤثر في صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا؛

-الصدق في التعبير: ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظاهر المراد التقرير عنها. فالعبرة بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل؛

-التمثيل الصادق: ويقصد بالتعبير الصادق وجود التوافق والمطابقات بين الارقام والاوصاف المحاسبية وبين مصدرها او الاحداث التي تمثلها هذه الارقام واية بيانات تفتقر لهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛

-القابلية للفهم: يجب ان تكون المعلومات مفهومة قبل استخدامها، لذلك يجب ان تقدم التقارير المالية المعلومات بشكل واضح ومبسط وان تتفادى صيغ التقرير المعقد.

الشكل رقم (01-03): خصائص التقارير المالية

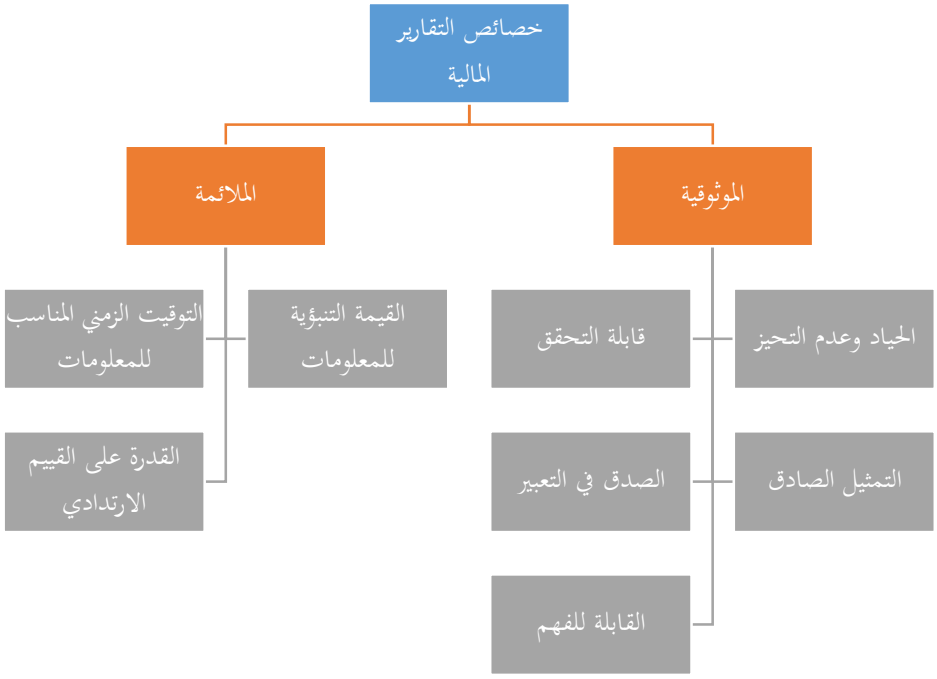

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

المبحث الثالث: أهمية ومحددات ومعايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها

ان الهدف الرئيسي من جودة التقارير المالية هو توفير المعلومات المالية وغير المالية من خلال الموارد الاقتصادية للشركة وقيمتها الفعلية وذلك من توضيح القيمة الحقيقة للشركة، ولتحقيق ذلك فان لجودة التقارير المالية محددات ومعايير يجب التقيد بها وكذلك عوامل تؤثر عليها.

المطلب الأول: أهمية ومحددات جودة التقارير المالية

سنتطرق فيما يلي الى أهمية جودة التقارير المالية ومحدداتها

الفرع الأول: أهمية جودة التقارير المالية

استكمالا لمفهوم، وفهم أهمية جودة التقارير المالية لواضعي السياسات وأي أصحاب مصلحة على دراية بالتقارير المالية، ولإثبات هذه الأهمية ولتحقيق الأهمية العامة لجودة التقارير المالية، الاتي مجموعة من الدراسات المحاسبية تتناول الأهمية جودة التقارير المالية على النحو الاتي:[1]

- تعمل التقارير المالية عالية الجودة على تعزيز الشفافية، مما يقلل من عدم تماثل المعلومات وتلبي احتياجات المستثمرين وأصحاب المصلحة؛

[1] أسعد محمد علي، مرجع سابق، ص 870.

- يعتبر اعداد تقارير مالية عالية الجودة امرا بالغ الأهمية لزيادة مراقبة الإدارة وتجنب القرارات الانتهازية؛
- تظهر جودة التقارير المالية أداء المدير في المؤسسة؛
- تقدم التقارير المالية عالية الجودة معلومات عالية الجودة للمديرين تسمح لهم باتخاذ قرارات استثمارية أفضل لان لديهم قدرة أفضل لأن لديهم قدرة أفضل على اكتشاف المشاريع المربحة. الكفاءة في الاستثمار؛
- يمكن أن تساعد التقارير المالية الدقيقة في تقليل قرارات الاستثمار السيئة والمسائل الأخلاقية، مما يسمح بتحديد فرصا لاستثمار بشكل أفضل؛
- يتم تخفيف الاختلافات في تقارير الإدارة التي تسبب الخلاف بين المديرين والمساهمين من خلال التقارير المالية.

هناك مزايا عديدة لتقديم معلومات عالية الجودة. تقلل جودة التقارير المالية من المعلومات ومخاطر السيولة، وتمنع المديرون من إساءة استخدام السلطة التقديرية، وتساعدهم في اتخاذ قرارات استثمارية سلمية. الميزة الرئيسية لاعداد التقارير المالية الأفضل هي الحد من مشاكل المعلومات غير المتماثلة التي تسببها الوكالة المتضاربة بين الوكلاء والمديرين.

الفرع الثاني: محددات جودة التقارير المالية

يمكن تصنيف المحددات التي تؤثر على جودة التقارير المالية الى صنفين هما[1]:

1-محددات مرتبطة بخصائص الشركة: وتشمل:

-الرافعة المالية: تشير الرافعة المالية إلى النسبة المئوية لتمويل الديون في هيكل رأس مال الشركة. يتم قياسه من خلال نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة، أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الرافعة المالية وجودة التقارير المالية حيث أوضحت هذه النتائج أن الشركات التي لديها ديون ضخمة يتم إلزامها بالكشف عن مزيد من المعلومات لإرضاء دائنيها؛

-حجم الشركة: درس العديد من الباحثين العلاقة بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية، حيث توصل الى وجود علاقة مهمة بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية، إذ أن الشركات الكبرى لديها ميول أكثر للكشف عن المزيد من المعلومات عالية الجودة لأنها تخضع لمزيد من التدقيق؛

-الربحية: أن الشركات عالية الربحية لديها فرص نمو أكبر وقد تكشف عن معلومات مالية أفضل لإظهار موثوقية أرباحها والمشاريع التي يخططون لتحقيقها، وسيؤدي هذا إلى تحسين سمعتهم، علاوة على ذلك، يمكن أيضاً تبرير

[1] بلال عامر إبراهيم، اشرف هاشم فارس، تأثير جودة التقارير المالية على رأي المدقق الخارجي دراسة تطبيقية في الشركات العراقية، المجلد 17، العدد 56، الجزء 4، 2021، ص 83-84.

علاقة الربحية بجودة التقارير المالية من خلال طريقة تصرف المديرين حيث يقدمون معلومات أفضل لإثبات قدرتهم على تعظيم الربحية للمساهمين وزيادة تعويضاتهم؛

2-محددات مرتبطة بخصائص حوكمة الشركات: وتشمل:

-استقلالية مجلس الإدارة : يمكن أن يؤدي وجود مجلس إدارة مستقل إلى تسهيل المراقبة الأكثر فعالية للتقارير المالية، يمكن لمجلس الإدارة المستقل أن يطالب بمزيد من الرقابة الداخلية على عمليات إعداد التقارير المالية من أجل حماية سمعته وكلما زادت نسبة المديرين المستقلين أظهرت أن الوظيفة الاشرافية ستكون أفضل؛

-حجم مجلس الإدارة: يمكن تحقيق جودة أفضل للتقارير المالية من خلال زيادة حجم مجلس الإدارة، حيث يوفر حجم مجلس الإدارة الأكبر قدراً أكبر من الكفاءة والمعرفة للشركة وقد يكون لديه القدرة على المراقبة بشكل ممتاز، مما قد يؤدي إلى رفع جودة التقارير المالية، وعلى العكس من ذلك هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، أي أنه كلما قل مجلس الإدارة، كلما كان الاتصال والتنسيق أفضل والذي سيؤدي بدوره إلى تحسين جودة التقارير المالية؛

-استقلالية لجنة التدقيق: يُنظر إلى لجنة التدقيق على أنها لاعب حيوي وبارز في حوكمة الشركات في أي مؤسسة، وفي ضوء ذلك، تحافظ لجنة التدقيق على ثقة الجمهور في مصداقية وحيادية التقارير المالية وتعززها، من خلال تحسين ممارسات الإبلاغ عن المعلومات المنشورة، وأنه من المفترض أن تقوم لجنة تدقيق فعالة بتحسين جودة التقارير المالية من خلال القيام بوظائفها المتمثلة في تدقيق البيانات المالية والموافقة على السياسات المحاسبية من بين وظائف أخرى.

الشكل (01-04): محددات جودة التقارير المالية

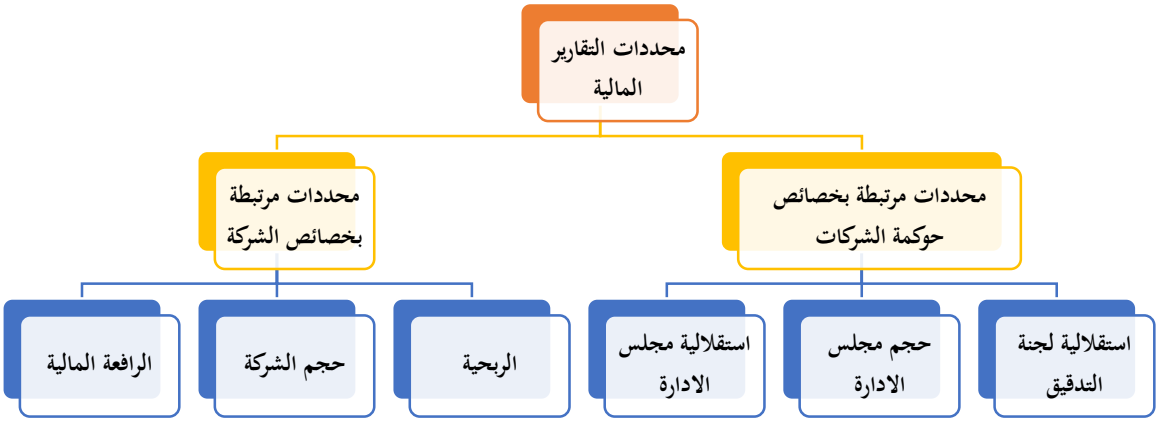

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

المطلب الثاني: معايير جودة التقارير المالية

إن انتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة للأطراف المختلفة والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف اتجاه الوحدة الاقتصادية لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية أن تعد بمستوى من الجودة العالية للاعتماد عليها عند اتخاذ القرار وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية الاقتصادية وتتحقق جودة المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:[1]

✓ **معايير قانونية**: تسعى العديد من الهيئات والمجالس المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية عن طريق فرض تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة تلتزم بها المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسات بما تتوافر مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها؛

✓ **معايير رقابية**: يركز مجلس الإدارة والمستثمرين عن عنصر الرقابة ونجاح هذا العنصر يتوقف على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين

[1] احمد قايد نور الدين، بن زاف لبني، مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية: دراسة حالة مجمع صيدال، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 02، العدد 06، 2019، ص 65.

والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد حكومة الشركات بواسطة أجهزة رقابية بهدف التأكد من تنفيذ سياساتها واجراءاتها بفاعلية وان بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع تحليل للعمليات وتقييم للمخاطر والأداء الإداري ومدى تطبيق القواعد والقوانين المطبقة والمعايير الرقابية تلعب دورا مهما في فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول الى تحسين في الأداء المالي وزيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية؛

✓ **معايير مهنية:** تتأثر جودة ونوعية المعلومات المالية بالممارسات المحاسبية المتعبة والتي يتم تحديدها من خلال اختيار معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية وبالتالي احتياجات معينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية يتطلب اختيار معايير محاسبية تؤدي هذا الغرض مما تبرز مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك اتجاه الملاك للاطمئنان على استثمارتهم والتي أدت بدورها الى ظهور الحاجة الى اعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة؛

✓ **معايير فنية:** تؤدي المعايير الفنية الى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس على جودة التقارير المالية والتقليل من حالة عدم التأكد لمختلف مستعملي المعلومة المحاسبية والمالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي الى رفع وزيادة الاستثمار.

الشكل رقم (01-05): معايير جودة التقارير المالية

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

أن جودة المعلومات المالية يمكن أن تتأثر بالعديد من العوامل من داخل الكيان أو خارج الكيان. فالعوامل الداخلية هي أسلوب الإدارة في إعداد البيانات المالية والمدققين، أي أن الإدارة سيكون لها تأثير على آلية إعداد البيانات وشفافيتها وكما تعتبر المدة التي يستغرقها المدققون لإكمال عملها والإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتنفيذ توصيات المدققين من الأمور الهامة التي تؤثر على جودة البيانات. أما العوامل الخارجية فتتمثل بالمستخدمين بوصف أن لهم دورا كبيرا في التأثير على مدى مصداقية وشفافية البيانات ومن ثمَّ جودتها من خلال مطالباتهم والضغط على الجهات التنفيذية في توفير معلومات ذات جودة وفي حال نقص الطلب على المعلومات المالية من قبل المستخدمين الخارجيين فهذا الأمر سيسهم في تدني جودة التقارير المالية[1].

وتم تحديد بعض العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية على النحو التالي: نظام رقابة داخلي قوي في المنظمة واعتماد معايير المحاسبة العامة الدولية ووجود لجنة تدقيق في مجلس الإدارة. إذ يعد نظام الرقابة الداخلية مسؤولا عن توفير تأكيد معقول بأن العمليات قد تمت وفق الإجراءات الموضوعة وتم اجرائها بكفاءة وفاعلية. كما أن اعتماد معايير دولية او محلية تعتبر دليل للوحدات في إعداد ومعالجة عملياتها وعرضها تعد أيضا من العوامل التي تؤثر في جودة التقارير، وتعد لجنة التدقيق أيضا عاملا مؤثرا في جودة التقارير من خلال ضمان التزام الادارة بالاجراءات والقوانين التي تضعها الكيانات. إذ أشار (Setiawati et al) الى ان الحوكمة والرقابة الداخلي والامتثال الى القوانين كعوامل مؤثرة في جودة التقارير المالية ومما تقدم يمكن أن نستخلص الآتي[2]:

-إن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات له تأثير كبير على جودة التقارير المالية أذ أن الحوكمة لها تأثير إيجابي، فكلما كان تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات بصورة أفضل، كانت جودة التقارير المالية أفضل. ويلعب تطبيق الحوكمة الرشيدة للشركات دورًا فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة والمسؤولية والاستقلالية والإنصاف في إنتاج تقارير مالية جيدة؛

-الامتثال للقوانين له تأثير كبير على جودة التقارير المالية، مما يعني أنه إذا تم الالتزام بالقوانين واللوائح بشكل صحيح، فستكون جودة التقارير المالية جيدة أيضا؛

-أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية أفضل يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.

[1] نجوم عرار طاهر، صفاء أحمد العاني، تأثير مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة التقارير المالية للمصارف العراقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 45، 2022، ص 198.

[2] المرجع نفسه، ص 199.

خلاصة الفصل

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل تم الوقوف على جملة من الاستنتاجات، حيث تعتبر التقارير المالية انها وسيلة تعبير عن نشاط المؤسسة وتسمح بإعطاء صورة واضحة وصادقة لمستخدمي التقارير المالية، واهمية هذه التقارير في تحسين عمل المشروعات سواء كانت كبيرة او صغيرة، خاصة او عامة الهادفة للربح، كما تعتبر الجزء المحوري في اتخاذ القرارات المختلفة ومن هنا توصلنا ان التقارير المالية مزايا كثيرة وفوائد تعود بنتائج ايجابية على الشركة.

وتبين لنا ان جودة التقارير المالية مفهوم يتأثر بالعديد من العوامل التي قد تزيد او تخفض من جودتها ولعل اهمها اتجاهات الادارة، معايير اعداد التقارير المالية، اخلاقيات الاعمال، وممارسات الحوكمة. وان جودة التقارير المالية لا تتوقف على جودة المعلومات المفصح عنها فقط، بل تتعدى الي معايير اخرى أكثر اهمية كتقرير مدقق حسابات جودة لإفصاح وكثافته.

الفصل الثاني:

الاطار النظري للتحفظ المحاسبي

تمهيد

أكدت المنظمات المحاسبية الدولية بإصداراتها المتنوعة خلال العقد الأخير على ضرورة تبني التحفظ المحاسبي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لإعطاء نوع من الطمأنينة بصورة اكبر لأصحاب المصالح حول الحقيقة الربح المحاسبي الظاهر في القوائم المالية، واعتمادية ذلك الرقم في بناء توقع لاستمرارية الشركة في المستقبل فضلا عن وضع أسس من التحديد والتقييد لممارسات الإدارة في تحكم بالأرباح المحاسبية في القوائم المالية، وذلك عبر التلاعب في القواعد المحاسبية والاستفادة من مرونة المبادئ المحاسبية في تعديل الأرقام المالية.

-المبحث الأول: ماهية التحفظ المحاسبي

-المبحث الثاني: دوافع ومبررات وكيفية قياس التحفظ المحاسبي

-المبحث الثالُث: اثر واهمية والعوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي

المبحث الأول : ماهية التحفظ المحاسبي

كان التحفظ مفهوما محاسبيا مثيرا للجدل في بداية القرن الماضي ولازال كذلك الى يومنا هذا، وبالرغم من الانتقادات الموجهة اليه الا انه يؤدي دورا مهما في الممارسات المحاسبية، لذلك سنتطرق في هذا المبحث الى نشأة التحفظ المحاسبي ومفهومه وانواعه

المطلب الأول: فكرة أو نشأة التحفظ المحاسبي

من الواضح أن مبدأ التحفظ المحاسبي مفهوم قديم لازم الإنسان من بداية الخليقة، أما من ناحية تاريخية فهو يرجع نشأة تطبيق التحفظ المحاسبي لعدة قرون، حيث تشير بعض الدراسات الى أن المحاسبة في فهناك أدلة لتأثير التحفظ على التطبيق المحاسبي منذ أكثر من خمسة قرون مضت.

وفي محاولة القاء الضوء على التطور التاريخي للاهتمام بالتحفظ المحاسبي فان الدراسة ستعرض ذلك وفق التقسيم الزمني التالي:

1- قبل القرن العشرون :

فقد أشار BASU الى أنه في بداية القرن رابع عشر وجد في كتاب بعنوان "الاقتصاد و الادارة "أنه يجب على مدوني الحسابات صاحب المشروع أن يكونوا حذرين وأمناء، كما أشارBASU الى أن السجلات المتبقية من القرن الرابع عشر وجد بها ما يشير الى أن المخزون تم تقييمه وفقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل S.basu.2009 وفي عام 1675 م أكد الزعيم Jacques.savary على ضرورة التحفظ في التطبيق المحاسبي، ففي بداية مناقشته لموضوع المحاسبة عن ضرائب الولايات، أشار الى أنه اذا بدأت قيمة البضاعة المشترات في التدهور، أو أصبحت متقادمة أو كانت تقديرات المصنعين أو تجار الجملة تنخفض عن سعرها الأصلي، فانه يجب تسجيلها بهذا السعر المنخفض .

والجدير بالذكر أن افتتاحية مجلة the Accontant في الطبعة الرابعة في جوان 1881 م، قامت بمناقشة التحفظ المحاسبي ومدى مسؤولية المراجعين عن التقديرات.

ويؤكد Salier في كتابه المنشور 1979 م بعنوان Depreciation Applications أن قيد الإهلاك تخفض من ضرائب الدخل في المملكة المتحدة في عام 1878، الأمر الذي كان وراء الاهتمام بموضوع الإهلاك في المملكة، وأن الأدبيات في ثمانينيات القرن التاسع عشر تشابهت مع الأدبيات في الولايات المتحدة بشأن الاهتمام بموضوع الإهلاك، حيث اتجهت بقوة لدراسة قانون الضرائب الصادر في عام 1909 م على دخل الشركات.

من خال اللمحة الأولية على التطور التاريخي لاهتمام بالتحفظ المحاسبي فيما قبل القرن العشرين، نستخلص ما يلي:

- تمتد جذور تطبيق التحفظ المحاسبي الى بداية القرن الرابع عشر حيث لازم مهنة المحاسبة منذ بدايات ممارساتها، ويلاحظ على غالبية الكتابات في هذه الفترة أنها اقتصرت على التطبيق العلمي لمهنة المحاسبة والمشاكل التي يقابلها المحاسبون ومحاولة ايجاد حلول لها.

- على رغم من وجود كتابات فب الفترة ما قبل العشرين تؤكد وجود ممارسة التحفظ المحاسبي، الا أنه لم يلاحظ خلالها وجود تبريرات للإجراءات المحاسبية المتبعة بوجه عام.

2- بداية القرن العشرين الى نهاية الستينيات

شهدت بداية القرن العشرين اهتماما ملحوظا بالتحفظ المحاسبي من جانب الكثير من البحوث والدراسات الأكاديمية، ويؤكد على ذلك بعض الباحثين ويشيرون الى أن بداية البحوث والدراسات الاكاديمية الأمريكية على التحفظ المحاسبي كانت في البداية المعيارية، وضلت على ذلك الى منتصف القرن العشرين للاعتراف بالأرباح والخسائر.

3- منذ سبعينيات القرن العشرين

لوحظ هناك تزايد التقرير عن الخسائر من قبل الشركات الأمريكية، وتزايد ممارسات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، شكلا القضية الرئيسية للبحث المحاسبي في بداية السبعينيات، حيث نال التحفظ المحاسبي وقضية قياسه محور اهتمام العديد من الدراسات البحثية في تلك الفترة .

كما شهدت أوائل السبعينيات بداية البحوث التطبيقية في المحاسبة، حيث أدى أساليب استخدام البحث التجريبي والأساليب الكمية الى تطورات هامة في البحث التجريبي وتطورات هامة في البحث والفكر المحاسبي، فسرعان ما انعكس ذلك على دراسة تأثير الطرق المحاسبية البديلة على زيادة أو تخفيض الدخل، حيث اتجه البحث المحاسبي للاستفسار عن الطرق المحاسبية التي قد تؤدي الى تضخيم الأرباح وتضليل المستثمرين، ثم تحولت الدراسات الى تفسير الدوافع الاقتصادية للاختيار المحاسبي .

كما أشار أحد الباحثين الى أنه قد لوحظ تزايد في ممارسات التحفظ المحاسبي، بعد انشاء مجلس المعايير الأمريكية FASB عام 1973 م على الرغم من عدم المسؤولية على ذلك .

مضاف الى ذلك فقد شهدت مرحة الثمانينيات اتجاه كثير من البحوث نحو دراسة وتحليل التباين في المحاسبة المطبقة على المستوى الدولي، ومحاولة تصنيف الدول من حيث الأكثر أو الأقل تحفظا، تلي ذلك مجموعة

من البحوث حاولت اختبار الاختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي من خلال تفسير الاختلافات الثقافية بين الدول، ورغم كثرة الاهتمام البحثي بموضوع التحفظ المحاسبي منذ بداية الأزل حيث اتجهت الدراسات نحوى قضايا محاسبية أخرى الا أن الاهتمام بموضوع التحفظ المحاسبي تجدد لمرة أخرى أثناء الاجتماع السنوي لجمعية المحاسبة الأمريكية AAA عام 1993 م حيث طالب Baruch lev تقديم مشروعات بحثية مفصلة للإجابة عن السؤال "لماذا يكون التحفظ المحاسبي أساس التقرير المالي ؟"

وجدير بالذكر أن Basu قدم دراسته لمؤتمر عام 1995 م حيث خضعت ل ستة جلسات للمراجعة من قبل المجلة، وتم رفضها في المقابلة السنوية للجمعية المحاسبية الأمريكية AAA عام 1997 م، بسبب اعتبار أن هذه الدراسة ليست تحفظ، الا أن المجلة في نهاية نفس السنة قامت بنشر هذه الدراسة

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لدراسة Basu 1997 قبل نشرها، الا أن تأثيرها اللاحق كانت مفاجئة حيث ساهمت هذه الدراسة في توجيه البحث المحاسبي مرة أخرى نحو دراسة التحفظ المحاسبي، وظهر بعد ذلك الكثير من الدراسات التي ناولت التحفظ المحاسبي من منظورات متباينة، اعتمدت غالبيتها على دراسة Basu 1997 كمرجع أساسي لها، الأمر الذي يمكننا القول بأن الدراسة Basu 1997 سيطرت على الأدب المحاسبي للتحفظ منذ نشرها وحتى تاريخنا هذا .[1]

المطلب الثاني: تعريف التحفظ المحاسبي

ان التحفظ المحاسبي أداة يستخدمها المحاسبين لمواجهة عدم التأكد التي يواجهونها عند اعداد التقارير المالية، ورغم أن مجلس المعايير المحاسبة الأمريكي FASB لم ينص صراحة على أن التحفظ المحاسبي يعتبر عنصرا من عناصر المعلومات المحاسبية المفيدة الا أنه من الصعب جدا تجاهل هذا العرف المحاسبي أما مجلس مبادئ المحاسبية ABP فقد أشار الية والى تأثيره وأدرجه على انه عرف معدل في المحاسبة المالية في نشرته الرابعة.

1- التحفظ المحاسبي لغة:

ورد في معجم المعاني " الجامع " بالتحفظ لغة المصطلحات التالية:

- تحفظَ من الفعل (تحفَظ)، والمقصود به تحفظ عن الشيء ومنه احترز ومن يندفع في التصرف بشأنه.
- وتحفَظ بماله: أي صانه بعناية.
- وتحفَظ من الأخبار التي يسمعها: أي احترز واحتاط وتوقى.

[1] خليل عبد الفتاح، التأصيل العلمي مفهوم و قياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة القاهرة، فرع بني سويف، عدد 02، 2003،

- التَحفظ (اسم): ومعناه الاحتراس، الحذر، والتوقي.

2- التحفظ المحاسبي اصطلاحا :

-تعريف التحفظ المحاسبي حسب رواد المحاسبة الأوائل :

يتمثل التحفظ المحاسبي في مبدأ "الحيطة والحذر" والذي يقضي بأن تسجل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية دون الأرباح، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول، ويمكن النظر اليها من جانبين :

الجانب الأول : ويتمثل في الحيطة والتي تدل على الاحتياط من كل الخسائر المحتملة التحقق في المستقبل، وهذا سواء كانت قيمتها معروفة أو مجهولة، والعمل على الاعتراف بها بأسرع وقت ممكن

الجانب الثاني : ويتمثل في الحذر، والمقصود به توخي الحذر من الاعتراف بالأرباح المحتملة في المستقبل وتجنب الاعتراف بها إلا بتحققها فعلا، وهذا حتى تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة

- تعريف التحفظ المحاسبي حسب مجلس المعايير المحاسبة المالية FASB :

لقد جاء في ملحق توصية المفاهيم رقم (09) الصادر عن مجلس (FASB) ضمن مشروع الإطار الفكري للمحاسبة المالية التعريف التالي:" التحفظ المحاسبي سلوك يتسم برد فعل حذر حيال عدم التأكد لضمان أن كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد الملازمة لأنشطة المؤسسة قد تم أخذها على النحو المناسب"

بناء على التعريف الوارد أكد المجلس على أن التحفظ المحاسبي كمفهوم يرتبط بحالة الشك وعدم اليقين الممكنة، وأن يكون للمحاسب نظرة تشاؤمية وليس تفاؤلية عند إعداد القوائم المالية. في هذا الصدد ومن باب الحيطة والحذر، إذا واجه المحاسب إجراءين محاسبيين فمن الأفضل اختيار الإجراء الأقل إيجابية على حقوق الملاك والمساهمين، وهذا بدافع عدم توزيع أرباح لم تتحقق بعد وتجنب إلحاق الضرر بحقوق الدائنين. وللإشارة فإن المجلس اعتبر التحفظ كمحدد تم إدراجه ضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وطور سنة 1976 ضمن المستوى الثالث: الاعتراف والقياس جنبا إلى المبادئ والفروض المحاسبية

- تعريف التحفظ المحاسبي حسب مجلس المعايير لمحاسبة الدولية IASB:

أن مفهوم التحفظ المحاسبي يتضمن الحذر أو التحفظ لدى ممارسة التقديرات اللازمة، والتي تستدعي عدم تقدير مبالغ الأصول والأرباح بأكثر مما يجب، والتأكد من أن الالتزامات والتدفقات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب فحسب هذا المجلس، يستخدم التحفظ في المواقف الصعبة التي يكتنفها جانب الشك والغموض، والمتعلقة بتقدير قيم بعض عناصر الأصول والخصوم، بحيث لا ينتج عن استخدامه تضخيم الأصول والمداخيل ولا تقليل الالتزامات والمصاريف .وسعيا منه لتجسيد سياسة التحفظ المحاسبي قام المجلس بإصدار عدد من المعايير التي تركز على هذا

المفهوم، منها المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الخاص بالقياس والاعتراف بالأدوات المالية كتأكيد على أهميته وأثره على جودة التقارير المالية المنشورة .

– تعريف التحفظ المحاسبي وفقا للإصدارات المحاسبية البريطانية :

أشارت الإصدارات المحاسبية البريطانية في الفقرة رقم (19/3) من قائمة مبادئ التقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة البريطاني، أن التحفظ المحاسبي باستخدام مصطلح "الحيطة والحذر" يقصد به توخي الحذر عند اتخاذ الأحكام اللازمة لإعداد التقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم التأكد، بحيث لا تتم المبالغة في تقييم الأصول والمكاسب ولا تدنيه قيم الالتزامات والخسائر

من خلال هذا التعريف، يتضح أن التحفظ المحاسبي يتضمن مفهوما تحذيريا في ظروف تتسم بعدم التأكد ويحث على عدم المبالغة في استخدامه.

إن التأثير الكبير والواضح لمفهوم التحفظ على مصداقية القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات، هو ما أدى إلى تعدد التعاريف ووجهات النظر الصادرة رسميا عن المنظمات والهيئات المهنية الدولية الناشطة في مجال المحاسبة.

– تعريف التحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF :

بالنسبة للمشرع الجزائري لم يغفل هذا المفهوم المحاسبي، فقد أشار إليه في المادة (14) من المرسوم التنفيذي 08-156 والمتعلق بتطبيق أحكام القانون07-11، "وأكد على ضرورة اعتماد مبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، من خلال تفادي المبالغة في تقدير قيم الأصول والمنتوجات والتقليل من قيم الخصوم و الأعباء .ويجب ألا يؤدي تطبيقه إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها، وأن إعادة التقييم من أهم المسائل التي تستوجب تبني مفهوم التحفظ عند توقع انخفاض قيمة الأصول وتسجيل خسارة القيمة والاعتراف بالخسارة المحتملة"

– تعريف الحفظ المحاسبي الواردة على مختلف الباحثين والكتاب :

تعددت التعاريف والمفاهيم لمحاولة تعريف مصطلح "التحفظ المحاسبي، ونظرا لغزارتها فإننا سنستبعد التعاريف المتشابهة منها في المضمون. في هذا الإطار نجد أن من أشهر التعاريف المتداولة وأكثرها شيوعا تعريف

أولا: الباحث (Basu) الذي ورد في مقالته الصادرة عام 1220، حيث عرف التحفظ المحاسبي : بأنه" ميل المحاسبين للاعتراف في القوائم المالية بالأنباء السيئة بصورة أسرع اذا ما قورنت بالأنباء الحسنة. حسب تعريف هذا الباحث، فإن التحفظ يعني ضرورة وجود درجة كبيرة من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الجيدة واعتبارها

كمكسب، فيما يعد الاعتراف بالأنباء السيئة كخسارة ولا تتطلب درجة كبيرة للتحقق. ويبرر المحاسبون هذا الاتجاه نحو التحفظ بسبب أن نتائج الخسارة هي أشد خطرا من نتائج المكاسب والأرباح على المنشأة ".

ثانيا: ويفسر (النجار) تعريف (Basu) على النحو التالي:" التوقيت غير المتماثل لانعكاس أثر كل من الأنباء السارة وغير السارة على الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية، حيث أن من أثر الأنباء الأثر الأنباء غير السارة يكون بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة سارة".

ثالثا: ويتمثل هذا المفهوم حسب(Belkaoui) في :"التسجيل المحاسبي بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات، وبالقيم العليا للالتزامات والمصاريف .بمعنى إعطاء القيمة الأقل تفاؤلا للمقبوضات والقيمة الأكثر تفاؤلا للمدفوعات".

رابعا: وحسب (Givoly & Hayn) فإن التعريف الأكثر وصفية للتحفظ المحاسبي هو:" معيار للاختيار بين البدائل المحاسبية التي تؤدي لتقليل الأرباح التراكمية المقر عنها، من خلال الاعتراف الفوري بالمصاريف والاعتراف المتأخر بالإيرادات، وتقييم الأصول بأقل القيم والالتزامات بأعلى القيم".

خامسا : من وجه نظر قائمة المركز المالي (Beaver&Ryan) سنة 2002 "انه عبارة عن معيار لاختيار بين الطرق المحاسبية يؤدي الى الانخفاض المستمر في الربح المحاسبي المنشورة في القوائم المالية من فترى لأخرى ".

سادسا : عرفه (Hendriksen&Breda،1992) "يبني على قيام المحاسبين بذكر القيمة الأقل لعدة قيم محتملة للأصول و الايرادات و القيمة الأعلى لعدة قيم محتملة للمصروفات والالتزامات والاعتراف بأسرع وقت ممكن بأي مصروفات و تأجيل الاعتراف بالايرادات لحين تحققها ".[1]

سابعا: أما (Basu ،1997) "فيرى هو ضرورة وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة كمكاسب، مقارنة بالأنباء السيئة كخسائر ".

مما سبق نستنتج أن مضمون التحفظ المحاسبي ينطوي على أنه في كثير من المواقف المتعلقة بتقييم الأصول وتحديد الدخل وتقييم الخصوم والمصاريف، يمكن أن يواجه المحاسب عدة قيم تعد بمثابة بدائل في مجال التقييم، مما يضعه في حالة تردد حول القيمة التي يجب اعتمادها وتسجيلها. إزاء هذا الموقف يختار المحاسب البديل الذي يحقق القيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا للالتزامات والمصاريف. هذه القاعدة يترتب عنها الحيطة في أخذ الخسائر المحتملة في الاعتبار وذلك قبل حدوثها، والحذر من أخذ الأرباح والإيرادات المتوقعة في الحسبان وذلك حتى تتحقق فعلا.

[1] عمر اقبال، مؤمون القضاة، أثر الأزمات المالية على التحفظ المحاسبي، جامعة العلوم التطبيقية قسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة جرش الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث المجلد 28،4، 2014، ص 901-902.

المطلب الثالث: أنواع التحفظ المحاسبي

تعددت الآراء ووجهات النظر بخصوص تصنيف التحفظ المحاسبي وتحديد أنواعه وتقسيماته، كما تعددت واختلفت المعايير المعتمد عليها في عملية التصنيف، لكن على الرغم من تعددها وتنوعها نجدها تتفق إلى حد كبير من حيث المضمون والمعنى. وللإلمام بكافة الأنواع المدرجة ضمن التحفظ المحاسبي كمفهوم عام، سوف نعتمد على مختلف الدراسات والبحوث لأهم الكتاب والباحثين في هذا المجال. فحسب الدراسات المجمعة تم استخدام العديد من المصطلحات للإشارة لأنواع التحفظ المحاسبي من طرف الباحثين والمحاسبين، إلا أن أكثرها استخداما في التحليل وأكثرها شيوعا هي:

التحفظ المشروط (Conditional conservatism)

التحفظ غير المشروط (Inconditional conservatism)

1- التحفظ المشروط : التحفظ المشروط هو التحفظ الذي يعتمد على وقوع أحداث أو أنباء معينة، فهو مشروط بإشارة العائدات أو أنباء المستقبلية، والذي يسمى أيضا بالتحفظ اللاحق، وهذا النوع من التحفظ يرتبط بتعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين التحقق، ومن أمثلة على هذا النوع تدني قيمة أصول طويلة الأجل، وتقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل

فالتحفظ الشرطي، يمثل عدم التماثل في التوقيت الملائم للاعتراف بالمكاسب والخسائر، فيتم الاعتراف بالخسائر في توقيت ملائم في حين ال يتم الاعتراف بالمكاسب في توقيت ملائم، فهو مشروط بإشارة أو طبيعة العائدات أو أنباء المستقبلية

2- التحفظ الغير مشروط : ويعني أن يكون التحفظ مستقلا عن وقوع الأحداث بمعنى أن يتم تسجيل وقياس الأصول من البداية بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الانتاجي بشكل يؤدي الى نشأة شهرة غير مسجلة ومن أمثلة الاجراءات المحاسبية المتحفظة معالجة تكلفة انشاء العناصر الغير ملموسة داخليا كمصروفات

ويعني الاختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم التي ينتج عنها انخفاضا في القيمة الدفترية عن القيم السوقية لصافي الأصول وذلك طيلة عمر هذه الأصول و/أو الالتزامات، ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ اختيار طريقة معينة الاندثار الأصول الثابتة مثل طرق الاندثار المعجل التي تزيد عن الاندثار العادي لهذه الأصول واستخدام المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية لإثبات المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة

ومعالجة معظم نفقات الأصول غير الملموسة التي تنمو داخليا إظهارها كأصول ثابتة ضمن على أنها مصروف بدال من رسملتها كتكاليف وإظهارها كأصول ثابتة ضمن قائمة المركز المالي.

تصنيفات أخرى للتحفظ المحاسبي :

ان التصنيف السابق والذي يقوم على أساس التمييز بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط يعتبر التصنيف الأكثر استخداما في المجال العملي، والأكثر شيوعا وسط الأبحاث والدراسات الأكاديمية على المستوى الدولي. لكن هذا لا يعني أنه التصنيف الوحيد المعتمد، حيث هناك تصنيفات أخرى للتحفظ نذكر منها:

– **التحفظ الاختياري**: المتمثل في اختيار الإدارة البدائل السياسات المحاسبية الهادفة للحفاظ على الاتجاه العام للأرباح المنشأة وعدم انخفاضها أو تمهيد الدخل؛

– **التحفظ الإجباري**: الذي يشمل اختيارا محاسبية إلزامية ناتجة عن قرارات خارجة عن حدود اختيارات المنشأة كالمعايير التي تصدها الجهات المنطوة بها وضع السياسات المحاسبية كمجلس معايير المحاسبة المالية FASB ولجنة بورصة الأوراق المالية SEC؛

– **التحفظ الأقصى**: اختيار الادارة لسياسات محاسبية تهدف للوصول الى بالأرباح أو الخسائر لأقصى مستوى مستهدف لتحقيق دوافع ادارية معينة؛

– **التحفظ الأدنى**: اختيار الادارة لبدائل محاسبية متحفظة عادية لا تؤثر على نتائج الأعمال من فترة لأخرى ولا تهدف الى تحقيق أي أغراض ادارية سوى الاتزام بسياسة محاسبية وطريقة تقييم واحدة؛

– **التحفظ الدائم**: ذلك من خلال الاختيارات المحاسبية الدائمة التي غالبا ما تفرضها المعايير الملزمة أو التي تحقق أهداف إستراتيجية للإدارة؛

– **التحفظ المؤقت**: وذلك من خلال الاختيارات المحاسبية المتحفظة التي يتم تغييرها باختلاف الظروف المحيطة أو تغيير القرارات المراد اتخاذها وبالتالي هذا النوع من التحفظ يقتصر على استخدام السياسات المحاسبية البديلة التي تحقق أهداف محددة في فترة زمنية معينة؛

– **التحفظ الكلي (المطلق)**: اختيار الإدارة كافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وخسائر وأصول والتزامات إجراء تغيرات في السياسات والطرق والتقديرات لجعل نظام المعلومات المحاسبي للشركة أكثر تحفظا؛

– **التحفظ الجزئي** :ويتعلق باختيارات محددة لعناصر محددة بهدف تحقيق أهداف مرحلية أو جزئية قد تتعلق بعلاقات أو نسب معينة كنسب السيولة ورأس المال العامل في مرحلة ابرام عقود الديون.

الشكل رقم (02-01): أنواع التحفظ المحاسبي

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

المبحث الثاني: دوافع ومبررات وكيفية قياس التحفظ المحاسبي

يعد التحفظ أحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والتي يجب ان تتوافر في التقارير المالية، وقد ساد التحفظ المحاسبي بشكل جلي في الممارسة العملية، اذ بلغ اهتمام المحاسبين به الى درجة انه أصبح يمثل أهم ركن من أركان الممارسة العملية، لذلك سنتطرق في هذا الفصل الى دوافع ومبررات وكيفية قياس التحفظ المحاسبي.

المطلب الأول: دوافع ومبررات الطلب على تحقيق التحفظ المحاسبي

دوافع ومبررات ممارسة التحفظ المحاسبي أهمها دراسة (Lafond Watts-R, 2008) ودراسة (Basu S, 1997) وذكرت أغلبها أربعة دوافع ومبررات هي التعاقدات والدعاوى القضائية والضرائب والقواعد التنظيمية يمكن ذكرها كما يلي:

أولا: مبررات تعاقدية: حيث يعد التحفظ المحاسبي وسيلة للتقليل النفعي للإدارة عند التقرير عن الأرقام المحاسبية المستخدمة في العمليات التعاقدية بين أطراف مختلفة ذات مصالح متعارضة.

ومن ناحية أخرى تعتبر التعاقدات المالية التي تدخل فيها المؤسسة من أقدم الدوافع التي تساهم في تشكيل ممارسات إعداد التقرير المحاسبي في أي بيئة اقتصادية. فنظرية التعاقدات تبين لنا أن عملية التعاقد، ومتابعة وتسوية العقود تتوقف بشكل جزئي على الأرقام المحاسبية والإدارة على هذا التعاقد، باعتبارها الطرف الأساسي في عملية

التعاقد تحاول التخلي عن السياسات المتحفظة في الأرقام المحاسبية المؤثرة على هذه العقود، ويعد التحفظ المحاسبي جزء من الآليات الفعالة في تنظيم الشركة وعقودها مع مختلف الأطراف الأخرى، حيث أن استخدام التحفظ المحاسبي يعني ضمنيا التصدي للمخاطر الأخلاقية التي تتسبب فيها الأطراف في الشركات التي تكون لديها مكافئات غير متماثلة ومعلومات غير متماثلة ومسؤوليات محدودة .

ثانيا: مبررات قضائية: حيث أن المبالغة في تقييم صافي الأصول والإيرادات تزيد من تكاليف التقاضي مقارنة بتقييمها بأقل مما يجب، ومن ثم يكون لدى الإدارة دافع نحو التقرير عن قيم منخفضة لصافي الأصول والإيرادات.

ومن ناحية أخرى من أكثر العوامل التي أدت إلى ازدياد الحاجة إلى التحفظ المحاسبي، هو نشأة مخاطر مقاضاة المحاسبين والمراجعين، وزيادة المسؤولية القانونية عنهم، وكشفت الدراسات أن كلما زادت حالات الغش والاحتيال، زادت مشاكل عدم تماثل المعلومات وكلما زادت مخاطر الدعاوى القضائية، زادت الحاجة الى الرجوع الى ممارسات التحفظ المحاسبي، بغرض التقليص من مخاطر الدعاوى القضائية المتمثلة في قيمة التعويضات أو التكاليف القضائية، حيث أن مخاطر التقاضي تزيد وترتفع في حالة المبالغة في تقييم صافي الأصول أو الإيرادات مقارنة بتقييمها أقل مما يجب، ومن ثم يكون لدلى الادارة دافع نحو التقرير عن قيم متحفظة لصافي الأصول والإيرادات .

ثالثا: مبررات ضريبية: حيث يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تقليل صافي الربح من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات ومن ثم تقليل الالتزامات الضريبية.

ومن ناحية أخرى، إن ارتباط مقدار الضرائب المستحقة بالأرباح الظاهرة في القوائم المالية يؤدي الى زيادة رغبة الإدارة في استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة، حيث يسمح التباين في الاعتراف بالأرباح والخسائر المحتملة لمديري المؤسسات الرابحة بتأجيل الاعتراف بالإيرادات، وتعجيل الاعتراف بالمصروفات، بهدف تأجيل المدفوعات الضريبية مما يؤدي الى خفض قيمة الضرائب المستحقة على المؤسسة، وزيادة قيمة المؤسسة.

رابعا: مبررات تنظيمية: حيث أن لتنظيم الأسواق المالية والتعاملات المالية، ووضع المعايير المحاسبية أثر مباشر على تبني السياسات والأساليب المحاسبية المتحفظة، حيث قد يواجه المسؤولين عن تنظيم تلك الأسواق وكذا وضعوا السياسات والمعايير المحاسبة انتقادات حادة إذا كانت تلك المعايير والسياسات تؤدي إلى المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات ومن ثم يشكل هذا دافعا لتبني السياسات المتحفظة.

ومن ناحية أخرى يقصد بالتنظيم المحاسبي: الجهات المعنية بوضع معايير المحاسبة وتلك المعنية بمراقبة الالتزام بهذه المعايير مثل هيئات سوق المال، مسؤولية هذه الجهات تساعد في ازدياد الطلب على التحفظ المحاسبي، وهذه المسؤولية ليست قانونية ومباشر

على هذه الجهات هي مسؤولية تشكلها الضغوط السياسية والاجتماعية المفروضة على المنظمين والتي تظهر بشكل كبير عند تعرض المؤسسات لأي فشل وتقدم الأرقام المحاسبية إنذار عن احتمالات وقوع هذا الفشل. فبالنسبة لهيئات وضع المعايير المحاسبية فإن دور تلك الهيئات في طلب التحفظ المحاسبي يقع على أساس قبلي عند وضع المعايير المحاسبية وبدائل القياس والتقرير المحاسبي، أما دور هيئات الرقابة والإشراف فيقع في مرحلة بعدية عند كتابعة مدى التزام الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية.

وفي الأخير وعند تطبيق هذه الدوافع على نوعي التحفظ المحاسبي، سنجد أن الدافع التعاقدي يسبب التحفظ المشروط، أما الدافع الضريبي والتنظيمي فإنه يسبب التحفظ غير المشروط في حين يسبب دافع التقاضي النوعي.

الشكل رقم (02-02): دوافع ومبررات الطلب على تحقق التحفظ المحاسبي

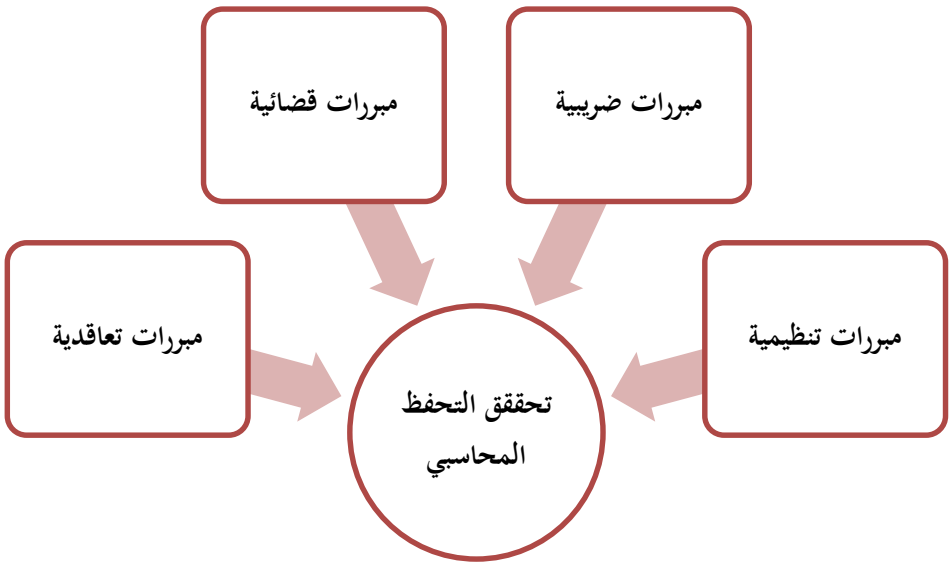

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

المطلب الثاني: ايجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص ايجابيات وسلبيات التحفظ الحاسبي في النقاط التالية:

الفرع الأول: ايجابيات التحفظ المحاسبي

- حماية مصالح المساهمين؛

- مواجهة حالة عدم التأكد؛
- مواجهة التفاؤل المفرط للمحاسبين؛
- تحسين جودة المعلومات وجودة الأرباح.

الفرع الثاني: سلبيات التحفظ المحاسبي

- تعارض التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ المحاسبية؛
- حماية المحاسبين أنفسهم من المساءلة؛
- تشويه المعلومات في القوائم المالية؛
- زيادة تكاليف الوكالة.

ومن هنا يمكن القول إن إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي نشأت نتيجة اختلافات ووجهات النظر حول التحفظ المحاسبي بين مؤيد ومعارض، وسيتم استعراض الحجج المؤيدة والمعارضة لمفهوم التحفظ المحاسبي على النحو التالي:

1- المؤيدون للتحفظ المحاسبي :

لقد لقي التحفظ المحاسبي تأييدا شديدا من قبل العديد من الدراسات التي بينت ايجابياته خاصة من إبراز دوره في زيادة فعالية التعاقدات التي يتم إبرامها بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، فالتحفظ المحاسبي يعد من الوسائل الأساسية للتخفيف من أثار التخلخل الأخلاقي الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين تلك الأطراف، وذلك بالأخذ بالقيم الدنيا للأصول والإيرادات والقيم العليا لالتزامات والمصاريف وبالتالي الحد من قدرة الإدارة على ممارسة السلوك الانتهازي، حيث تتمثل الحجج المؤيدة لمفهوم التحفظ المحاسبي فيما يلي:

- يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين؛
- يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية، أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية، يكون عادة معدا وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛
- إن التحفظ المحاسبي له دور هام في حماية مصالح حملة الأسهم من الإدارة التي قد تميل إلى إتباع سياسات متفائلة، تؤدي إلى تضخيم الأرباح التي للإدارة نصيب منها، وكذلك حماية مصالح أصحاب الديون، من خلال عدم توزيع مكاسب غير محققة على حملة الأسهم، كما أن التحفظ المحاسبي يعتبر مفيدا جدا وبوجه خاص

للمستثمرين قليلي المعرفة الذين يأخذون الأرقام المحاسبية كما هي، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة الربح؛

– إن التحفظ المحاسبي يساعد في تحسين جودة المعلومات وجودة الأرباح، حيث أن تبني التحفظ قد يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة، ومن ثم يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية، وقد وجدت كثير من الدراسات أن التحفظ المحاسبي يعمل على زيادة جودة الإفصاح، وأن تطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظا يمثل أحد أدوات زيادة مستوى جودة المعلومات وتخفيض عدم التماثل؛

– تقييم جودة الافصاح: تعتبر جودة الافصاح نتيجة طبيعية للسياسات المحاسبية المتحفظة، ألنها تضمن مدى وضوح الايضاحات في شرح السياسات المحاسبية الأساسية، والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية؛

– من شأن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يؤدي المحاسبين الى تجنب مخاطر النشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد صحتها ومخاطر عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد أنها معلومات صحيحة؛

– يحتاج مستخدمو القوائم المالية الى هامش أمان لحماية أنفسهم من أية نتائج عكسية، لذى فهم يحبذون الأرقام المتحفظة اعتقادا منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي الى نتائج سلبية .[1]

– يوفر التحفظ المحاسبي معلومات تتصف بالجودة من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية؛

– حماية الدائنين من أي توزيع غير مبرر و لا داعي له لموجودات الشركة كتوزيعات الأرباح .[1]

2–المعارضون للتحفظ المحاسبي :

ويوجد بعض الباحثين يعارضون اتجاه التحفظ المحاسبي، ويروا أن له تأثيرات وانعكاسات سلبية على جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنا التقارير والقوائم المالية ومن أهم المعارضين (Hendrikson and Breda) حيث يرى أن النتيجة الحتمية لتبني مفهوم التحفظ المحاسبي لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسب حال حساب الأرباح و تقييم الأصول والالتزامات، وهي تشويه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الختامية، مع بعض الدراسات الأخرى المعارضة له والتي يمكن أن نبرز حججها كما يلي :

– يتعارض استخدام التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتمثيل الصادق، كما أن هناك تعارض واضح بين التحفظ المحاسبي وخاصية الاتساق والثبات، فمثال استخدام التحفظ المحاسبي في تقييم بضاعة آخر المدة وفقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل

[1] هند بن شيخة،أثر التحفظ المحاسبي على أداء الشركات،دراسة عينية على الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر CAC40،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة جامعة العربي بن لمهيدي أم البواقي،2020 ص 27و 28

قد يؤدي لتقييمها على أساس التكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى، وهو ما ينجم عنه ضعف الاتساق والثبات في أساليب القياس واختلافها من فترة لأخرى؛

- قد يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي لتشويه المعلومات المحاسبية وذلك بإظهارها بقيمة تختلف عن قيمها الحقيقية، وبالتالي فإن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يؤدي لتشويه إيرادات المنشأة ومصروفاتها من خلال إظهارها بقيم تختلف عن قيمها الحقيقية؛

- قد تؤدي المبالغة في تخفيض قيم الأصول والإيرادات والمبالغة في زيادة قيم الالتزامات والمصروفات إلى تحقيق نتائج عكسية مشابهة لعملية تضخيم قيم الأصول والإيرادات والمبالغة في تخفيض قيم الالتزامات والمصروفات، وذلك من حيث آثارها في إلحاق الضرر ببعض مستخدمي المعلومات المحاسبية؛

- في الكثير من الأحيان قد يستخدم المحاسبون التحفظ المحاسبي لحماية أنفسهم من المساءلة التي قد يتعرضون لها، دون الالتفات إلى ما إذا كان هذا الاجراء يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق الضرر بهم؛

- يؤدي التحفظ المحاسبي الى ازدواجية في اعداد التقارير والقوائم المالية لمنضمات الأعمال، حيث تظهر هذه الازدواجية في الاعتراف المؤجل للأرباح والفوري للخسائر، وهذا يعني مقابلة الايرادات في الفترة الحالية مع بعض المصروفات التي تخص الفترات القادمة، وهو ما يؤدي الى تخفيض الربح في الفترة الحالية على حساب الفترات القادمة؛

- يقلل التحفظ من القرة التنبؤية فيما يتعلق بخطر المستقبل، حيث يواجه المستثمر بالعديد من المعلومات غير المتماثلة، والتي يصعب عليها الاعتماد عند اجراء المقارنات أو التنبؤات، وعلى ذلك ترى بعض الدراسات أن التحفظ المحاسبي، يمكن أن يؤثر سلبا على القرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمرين حيث يؤدي الى انخفاض القيمة الدفترية لحق الملكية، ومن ثم يؤدي الى خلق نوع من التحيز في نتائج نماذج تقييم الأسهم؛

- يؤدي التحفظ المحاسبي الى المعلومات المحاسبية المتحيزة، لأنها تتطلب درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر.

المطلب الثالث : كيفية قياس التحفظ المحاسبي.

يعد القياس هو الجانب الهام في إنتاج المعلومات المحاسبية ولقاعدة القياس أو المنهج المختار تأثير كبير على مدى امتلاك المعلومات المحاسبية للخصائص النوعية المحددة في الإطار المفاهيمي حيث إن كيفية قياس أحد العناصر لها تأثير مباشر على مدى ملاءمة المعلومات المقدمة وتمثيلها وإمكانية فهمها وقابليتها للمقارنة وإمكانية التحقق من صحتها .

1–مقياس الاســـتجابة الغير متماثلة :أول نموذج يعتمد على وجود علاقة بين الأرباح كمتغير تابع و عوائد الأسـهم كمتغير مسـتقل لقياس التحفظ المحاسـبي وأشـار BASU الى أن عوائد السـهم الموجبة خلال فترة زمنية معينة تعكس الزيادة في صافي قيمة الأصول بينما تعكس أرباح السهم السالبة خلال فترة زمنية معينة الانخفاض في صـافي قيمة الأصـول وبناء على ذلك سـوف تنعكس الأخبار السـيئة في الأرباح بشـكل أسـرع من الأخبار الجيدة وبالتالي من المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطا بحركات أسـعار الأسـهم في الأوقات التي تتسـم بالأخبار السـيئة مقارنة بالأوقات التي تتســم بالأخبار الجيدة كما يفترض BASU 1997 بأن الأرباح تســتجيب بشــكل كامل وبســـرعة أكبر لأخبار الجيدة والأخبار الســـيئة وبالتالي كلما زاد التوقيت الغير متماثل كلما زادت درجة التحفظ المحاسبي؛

2– مقياس القيمة الدفترية الى القيمة الســـوقية : الفكرة الكامنة راجعة الى التعريف الذي قدمه الباحثان Feltham and Olhoson واعتباره مصــدرا للتحيز في القياس المحاســبي اســتخدم الباحثان (beaver & Ryan) نسبة القيمة الدفترية الى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم الشركة بمقارنة قيمته الدفترية الى قيمته السوقية فالقيمة الأولى تنتج عن تطبيق المبادئ المحاسـبية و تحسـب بقيمة مجموع حقوق الملكية على اجمالي عدد الأسـهم مطروحا منه الأسهم الممتازة في حين تمثل القيمة الثانية سعر الاغلاق للسهم في نهاية السنة، وأشارت دراسات أنه كلما زادت القيمة الدفترية الى القيمة السوقية عن الواحد الصحيح خلال فترة زمنية كلما دل ذلك على استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة؛

3– مقياس المستحقات السالبة (المستحقات الغير تشريعية: اقترح الباحثان (Givoly & Hayn) مقياس للتحفظ يرتكز على المســتحقات الغير تشــغيلية كمجموعة فرعية من القيمة الدفترية والأســاس المنطقي من وراء استخدام المستحقات السالبة هو أن التحفظ المحاسبي يعتمد على الية المستحقات لتأجيل الاعترافات بالمكاسب الاقتصــادية وتعجيل الاعتراف بالخســائر الاقتصــادية و بالتالي رأى الباحثان بأن التحفظ المحاســبي يحفظ الأرباح المعلنة على مدار الزمن وأشـــاروا الى حجم المســـتحقات المتراكمة يمكن أن تكون بمرور الزمن مقاييس محاســـبية للتحفظ المحاسبي ويؤكد كلا الباحثان على أن وجود مستحقات غير تشغيلية متراكمة على مدار فترة من الزمن هو مؤشـر واضـح على أن الشـركات متحفظة وأي تغير في معدل المسـتحقات غير التشـغيلية هو تغير في معدل درجة التحفظ المحاسبي؛

4– مقياس الاحتياطات الســرية: يهدف الى قياس تأثير التحفظ المحاســبي على الميزانية العمومية و ذلك بالنظر الى الاحتياطات السرية الى صافي الأصول التشغيلية وبالرغم من أنه لا يتم الافصاح عن الاحتياطات الخفية بشكل

صريح من طرف الشركات غير أنه يمكن تقديرها من طرف الباحثين بأنفسهم باستخدام طريقتين الاولى طورها (AHMED) والتي تستخدم نسبة مصاريف البحث الى المبيعات و نسبة نفقات الدعاية الى المبيعات كمؤشر على الاحتياطات الخفية، أما الثانية فهي طريقة (Zhang and Penmman) وهي الأكثر شيوعا والأكثر تعقيدا لقياس الاحتياطات الخفية وتشير زيادة الاحتياطات الخفية عن صافي الأصول التشغيلية الى أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة وعليه فان ارتفاع مؤشر C-SCOR يعني زيادة درجة التحفظ.

المبحث الثالث : اثر وأهمية والعوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي

تعد ممارسات التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل، أو عدم اليقين من قبل المحاسبين والمديرين عند تقييم المركز المالي للمنظمة، ولذلك يفضل مستخدمو البيانات المالية ممارسات التحفظ المحاسبي، لانها تحقق هامش امان ضد أي نتائج غير متوقعة.

المطلب الأول :العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي

هناك العديد من العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي نذكرها فيما يلي[1]:

– **حجم الشركة:** يعد حجم الشركة من المتغيرات المهمة في الأدبيات المحاسبية المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة فالشركات الأكبر حجما من المحتمل أن تتعرض الى ضغوطات سياسية أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة وكذلك أكد أن الشركات الصغيرة تتعرض لمخاطر إفلاس مالي أكبر من تلك التي تتعرض لها الشركات الكبرى مما يجعل إدارات تلك الشركات ومراجعها عرضة لمخاطر المساءلة القانونية وهو ما يدفعهم لتبني سياسات محاسبية متحفظة للتقليل من مخاطر الدعاوي القضائية؛

– **نسبة المديونية:** يمثل زيادة مبلغ الديون على المنشأة ضغطا على الادارة من ناحية زيادة احتمالية فشل المنشأة أو تعثرها المالي وهذا بدوره ما يدفع للحفاظ على مستوى معين من الأرباح وهو ما يؤثر على في مستوى التحفظ المحاسبي، وكذلك الشركات التي تعتمد بشكل أكبر على الاقتراض في تمويل استثماراتها سوف تختار ممارسات محاسبية أقل تحفظا بمعنى تميل لزيادة صافي الدخل حتى تقلل من مخاطر تجاوز شروط العقد التي يفرضها الدائنون؛

– **قطاع النشاط** : يعتبر نوع النشاط أو القطاع الذي تنتمي اليه الشركة عاملا مهما في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المنافسة لطبيعة النشاط والصناعة بل ان بعض القطاعات تختلف اختلافا جوهريا في منافساتها المحاسبية مما يضطرها لتبني بعض السياسات المحاسبية المتحفظة المناسبة لها؛

[1] فرد رشيدة، أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني تخصص محاسبة و جباية معمقة جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،2018 ص26

– **النظام القضـائي**: هو من بين العوامل على التحفظ المحاسـبي فكلما اتسـم النظام القضـائي الذي يحكم ابرام العقود بالقوة كلما كان هناك توجه من الشركات نحو زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة خوفا من المساءلة القانونية؛

– **حوكمة الشـركات**: ترتبط حوكمة الشـركات ارتباطا ايجابيا بالتحفظ المحاسـبي فكلما زادت فعالية الحوكمة كلما زاد الطلب على تطبيق مستور مرتفع من التحفظ داخل القوائم المالية؛

–**التنظيم المحاسبي المهني**: يقصد بها التنظيمات المهنية المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة التي تتسم بالتحفظ وتلك المعنية بمراقبة الالتزام بتطبيق المعايير مثل سوق المال؛

–**كفاءة سوق المال**: كلما كان سوق رأس المال نشطا كلما اتجهت الشركات نحو التحفظ مما يؤدي الى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات .

الشكل رقم (02–03): العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

المطلب الثاني: أهمية التحفظ المحاسبي

تتلخص أهمية التحفظ المحاسبي في تبني سياسات محاسبية متحفظة تبعا لما يلي:

– يعد أداة مناسبة لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين عند إعداد القوائم المالية والابتعاد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الموجودات؛

– إن زيادة استعمال التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يسهم في تعزيز الافصاح عن المعلومات المحاسبية وتحسين بيئة المعلومات وذلك ألن تلك المعلومات تكون عادة معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

–يساعد على تجنب مخاطر نشر معلومات محاسبية غير واقعية ومبالغ فيها؛

– إن مستخدمي التقارير المالية يفضلون استعمال الأرقام المتحفظة ألنها توفر لهم هامش أمان من أية نتائج سلبية غير متوقعة؛

– تفادي نشر معلومات محاسبية من قبل المحاسبين قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، وتفادي مخاير عدم نشر معلومات محاسبية قد يثبت فيما بعد صحتها؛

– يميل مستخدمو القوائم المالية للتقارير المالية المتحفظة لأنها هامش أمان بالنسبة لهم من أثر النتائج السلبية للمعلومات غير المتحفظة؛

– يعد استخدام سياسة تحفظية مفيدا لغايات ضريبة الدخل، وهذا ألن استخدام سياسة تحفظية يقود إظهار إيرادات المنشأة بأقل من قيمتها الحقيقية؛

– فترات الأزمات المالية التي يواجهها الاقتصاد العالمي من وقت لاخر، والتي أدت إلى انهيار أشهر الشركات العالمية وزيادة أعباء الوكالة. هذا ما قاد مديري هذه الشركات إلى التلاعب والتأثير على الأرباح الحقيقية باستغلال المعلومات المتاحة، وبالتالي زيادة مخاطر المعلومات ومخاطر الوكالة. لذا فان تبني سياسة محاسبية تحفظية سيقلل من حدة هذه المخاطر خاصة أوقات الأزمات؛

– توفير معلومات محاسبية تتسم بالجودة والنوعية، وتلبي احتياجات المستثمرين. فالقوائم المالية المتحفظة تعطي إشارة لمستخدمي القوائم المالية الخارجيين بأن المعلومات المنشورة تتصف بخصائص الجودة المطلوبة؛

– كما أنكات التي تتضمن قوائمها المالية درجة معقولة من التحفظ سوف تكون أقل تأثرا لانخفاض قيمة أسهمها الحد من الإدارة الانتهازية للأرباح المحاسبية، ويعد أحد آليات الحوكمة؛

– خفض حالة عدم تماثل المعلومات بين فئات التعاقد المرتبطة بالمنشأة، مما ينعكس ايجابيا على قيمة المنشأ؛

خفض تكلفة رأسمال، مما يسهل عملية الحصول على مصادر خارجية للتمويل ويزيد من التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية.

المطلب الثالث: أهم طرق وسياسات التحفظ المحاسبي

يستخدم التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بعدة طرق وسياسات ومن هذه الاستخدامات نذكرها:

– استخدام طريقة الوارد أخيرا صادرا أولا LIFO عند جرد المخزون السلعي في حالة التضخم الاقتصادي؛

- استخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا FIFO في حالة انخفاض الأسعار؛
- استخدام طريقة الانجاز التام للاعتراف بالإيرادات في شركات المقاولات؛
- استخدام طريقة القسط المتناقص ومجموع أرقام السنين عند احتساب مصروف الاهتلاك للأصول طويلة الأجل؛
- تقليل العمر الانتاجي للأصول طويلة الأجل؛
- تخفيض القيمة المستخدمة للاعتراف بالأصول الغير الملموسة كالشهرة وبراءة الاختراع والتأليف؛
- تقليل الفترة الأزمة لإطفاء الشهرة؛
- تقييم الالتزامات الطويلة الأجل بقيمة بقيمة تساوي القيمة النقدية التي ستدفع مسقبلا بتاريخ الاستحقاق؛
- تقييم الالتزامات طويلة الأجل بالاعتماد بالسعر السائد في السوق؛
- الاعتراف بالإيراد في حالة البيع بالتقسيط عند الاستلام المبلغ الكامل؛
- الاعتراف الفوري بأي خسائر متوقعة نتيجة للدعاوي القضائية المرفوعة ضد الشركة؛

المطلب الرابع: ممارسات التحفظ المحاسبي

تتلخص ممارسات التحفظ المحاسبي فيما يلي :

1-الممارسات المحاسبية وفق لمعايير المحاسبة الدولية IFRS* IAS :

رغم خلو الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من وجود التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية لإعداد التقارير المالية بسبب تعارضه مع بعض الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية مثل: الحيادية، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية أقدم على إعادة إدخال مصطلح الحيطة والحذر إلى الإطار المفاهيمي المعدل في مارس 2017 . حيث هناك العديد من المعالجات المحاسبية التي وردت في معايير المحاسبية الدولية، ومعايير التقارير المالية، و مازالت تطبق مفهوم التحفظ محاسبي ومن أمثلتها :

أ- معيار المحاسبة الدولي رقم 02 "المخزون":

ينص هذا المعيار بضرورة تقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، حيث يتم تقدير القيمة القابلة للتحقق بناء على الأسعار السوقية، بحيث لا يظهر الأصل بأكثر من قيمته القابلة للتحصيل نتيجة الاستخدام أو البيع، ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض كمصروف يحمل على قائمة الدخل. وتقييم المخزون بهذه الأساليب والطرق المحاسبية يتضمن جانبا من سياسة التحفظ المحاسبي المشروط الذي ينص على تقييم المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة التحقق أيهما أقل .

ب- معيار المحاسبة الدولي رقم 08"السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء":

ينص هذا المعيار أنه في حالة عدم تحديد السياسة أو السياسات المحاسبية واجبة التطبيق والمتعلقة ببند معين، فيجب على المنشأة استخدام حكمها الشخصي في تطبيق سياسة محاسبية تؤدي للوصول إلى معلومات ملائمة وموثوقة. وهو ما يتطابق مع مفهوم التحفظ المحاسبي الذي يشير إلى ضرورة تبني المحاسب للتقدير الشخصي في حالات عدم التأكد التي تواجهه.

ج- معيار المحاسبة الدولي رقم 36"انخفاض قيمة الأصول ":

ينص المعيار رقم 36 على الاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الأصول ولا يتم تسجيلها بما يزيد عن المبلغ القابل للاسترداد.

حيث يقوم على مبدأ عدم تسجيل الأصل بقيمة تزيد عن مبلغه القابل ضرورة للاسترداد، فلو كان الأصل مسجلا بقيمته الدفترية والتي تزيد عن مبلغ الاسترداد فهنا يجرى الاعتراف بالخسارة والتدني في قيمة الأصول، أي أن هذا المعيار يتضمن مستوى عالي من ممارسات التحفظ المحاسبي، ألا وهو ضرورة الاعتراف الفوري والمعجل بالخسائر المتعلقة بانخفاض قيمة الأصل، وتأجيل الاعتراف بالأرباح لحين تحقق حدوثها.

د- المعيار الدولي رقم 37"المخصصات، الالتزامات، والأصول المحتملة ":

ينص هذا المعيار على كيفية وظروف تقدير مخصصات الالتزام و المخاطر التي قد تواجهها الشركة مستقبلا وأخذها بعين الاعتبار، وعدم المبالغة في تقدير قيم التكاليف أو الالتزامات، حيث أن هذا المعيار يمثل جوهر التحفظ المحاسبي المشروط المتمثل بتوقع الخسائر المحتملة والاعتراف بها .

و- معيار المحاسبة الدولي رقم 38" الأصول الغير ملموسة ":

اهتم المعيار رقم 38 بالقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة، حيث اعتبر هذا المعيار أن ما تم توليده داخليا من الشهرة. العلامات التجارية وغيرها يجب الاعتراف بها كموجودات .

اضافة إلى اعتباره لنفقات البحث والتطوير كمصروفات يعترف بها فورا بدلا من رسملتها، وهذا ما يؤكد أن هذا المعيار أخذ بجوانب عديدة من ممارسات التحفظ المحاسبي غير المشروط الذي يقضي على إنشاء تكلفة العناصر غير الملموسة داخليا كمصروفات بدلا من رسملتها.

هـ- معيار التقرير المالي رقم 05"الأصول الغير متداولة المقتناة للبيع و العمليات الغير مستمرة ":

ينص المعيار رقم05 على قياس الأصول التي تستوفى الشروط المحققة لتسجيلها كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة العادلة أو القيمة الدفترية، أو أيهما أقل مخصوما منها تكاليف البيع، بالإضافة الى الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمتها وكيفية تعديل قيمة الأصول الغير متداولة، وهو ما يندرج ضمن سياسات التحفظ المحاسبي التي تقتضي بالاعتراف بخسائر القيم وإظهارها بشكل عادل في القوائم المالية الختامية .

ي- معيار التقرير المالي رقم 07 "الافصاحات ":

يهدف هذا المعيار إلى إيضاح جوهر التحفظ المحاسبي من خلال تبيان تفاصيل أي حالة من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة والإفصاح عنها بشكل موثوق.

2- الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي SCF:

لم يتطرق النظام المحاسبي المالي إلى مفهوم التحفظ المحاسبي كمصطلح في حد ذاته، إنما أشار إلى العمل بمبدأ الحيطة والحذر في حالات عدم التأكد التي يواجهها المحاسب عند الاختيار بين البدائل المحاسبية وذلك من خلال تحديد القواعد التي تعكس مفهوم التحفظ المحاسبية، وممارسة التقدير المراسيم والقوانين والتي سنتطرق إليها على سبيل التوضيح:

تطرق النظام المحاسبي المالي الى التحفظ المحاسبي من خلال المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 على أنه "يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي الى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة الى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه.

ينبغي ألا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم و الأعباء، يجب أن لا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا الى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها ".

أشار النظام المحاسبي المالي من خلال هذه المادة الى ضرورة التقدير المعقول في ظروف الشك و عدم المبالغة في التقديرات التي تؤدي الى تكوين احتياطات أو مؤونات مبالغ فيها.

كما تطرق كذلك إلى مفهوم التحفظ المحاسبي، في القرار المؤرخ في 23 رجب 1421 الموافق ل 26جويلية 2008 الذي يحدد قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء و المنتجات ادراجها في الحسابات على النحو التالي :

أ- الأعباء : في الفقرة 111.4 "يترتب عن الأعباء المبينة بوضوح من حيث موضوعها و المحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها من قبيل لاحتمال تكوين احتياطات، تحول الاحتياطات الى نتائج عندما تزول الأسباب التي دعت الى تكوينها "الجريدة الرسمية العدد 19 عام 2009.

من خلال الفقرة السابقة نجد أن النظام المحاسبي المالي قد أشار الى ظروف تكوين الاحتياطات التي تكون عند توفر العوامل المؤدية الى تحمل التكاليف، حيث تعتبر الاحتياطات من أهم مقاييس التحفظ المحاسبي .

ب- الأصـــول : تم التطرق الى طرق تقييم الأصـــول في القســـم الثاني "قواعد عامة للتقييم "وذلك من خلال الفقرتين 112.7 و 112.8 على التوالي اللذان تطرقا الى اعتماد مبدأ الحيطة والحذر عند تقييم الأصـــول على النحو التالي :

الفقرة 112.7: "عندما تكون القيمة القابلة للتحصـــيل لأي أصـــل أقل من قيمته المحاســـبية الصـــافية للاهتلاك، فان هذه القيمة الأخيرة يجب ارجاعها الى قيمتها القابلة للتحصـيل، وحينئذ يشـكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل، خسارة في القيمة ".

الفقرة 112.8:"تثبت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبء في الحسابات ".

لقد نص النظام المحاسبي المالي على تطبيق الإجراءات المحاسبية للاعتراف بخسائر التدهور في قيم الأصول الغير الجارية، وذلك لتطبيق مبدأ الحيطة والحذر.

ج- التثبيتات : أشار اليها النظام المحاسبي المالي في نفس القرار، في الفصل الثاني قواعد عامة للتقييم والادراج في الحسـابات، ضـمن القسـم الأول المرسـوم ب" التثبيتات العينية و المعنوية " في الفقرة 12.10" اذا صـارت القيمة القابلة للتحصـيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصـافية الحسـابية بعد الاهتلاكات فان هذه القيمة تعود الى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق اثبات خسارة في القيمة "

الفقرة 121.15: " تشكل نفقات البحث أو النفقات الناجمة عن طور البحث عن مشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها "

أشـــار النظام المحاســـبي المالي على أن نفقات البحث المســـتحقة تدرج في جدول حســـابات النتائج كمصـــاريف، ولا يتم تثبيتها في الميزانية كأصـــل من باب الحيطة والحذر، وهذا ما يتوافق مع مفهوم التحفظ الغير مشروط الذي يؤكد على معالجة تكلفة انشاء العناصر الغير الملموسة كمصروفات بدلا من رسملتها .

ا- الأصـول المالية : تطرق إليها النظام المحاسـبي المالي في القسـم الثاني أصـول مالية غير جارية (تثبيتات مالية) سـندات وحسـابات دائنة في الفقرة 122.6"يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول اسـتحقاقها وكذلك الروض والحســـابات الدائنة التي يصـــدرها الكيان لم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة، وتخضع كذلك عند اقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد اثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول ".

عملا بمبدأ الحيطة والحذر غان المشـــرع نص على أن يتم الاعتراف الفوري بالخســـائر المحتملة، ولم ينص الاعتراف بالمكاسب المحتملة .

ب- المخزونات : أشـــار النظام المالي المحاســـبي الى ضـــرورة الأخذ بمبدأ الحيطة و الحذر عند تقييم المخزونات، والذي نصـــت عليه الفقرة 123.5 "عملا بمبدأ الحيطة والحذر، بما يوافق مع مفهوم التحفظ المشـــروط الذي ينص على تطبيق أسلوب التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون السلعي" .

من خلال ما سبق يمكننا القول أن النظام المحاسبي المالي من خلال المراسيم والقوانين والقواعد المطبقة، قد ألزم المؤسسات على تبني مفهوم التحفظ المحاسبي، بنوعيه المشروط والغير المشروط، وذلك من خلال مبدأ الحيطة والحذر وذلك بهدف تحسين جودة المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية . [1]

[1] هند بن شيخة مرجع سابق ص32 الى 37

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا السابقة نرى ان هناك تزايد في الاهتمام بالتحفظ المحاسبي خلال السنوات الأخيرة، باعتباره من أهم المبادئ المحاسبية التي لها تأثير كبير على ملاءمة وصدق المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، حيث يعتبر التحفظ المحاسبي وإعلان التقارير في موعدها جوهر الشفافية في القوائم المالية، كما تزايد الاهتمام العالمي في الفترة الأخيرة بدراسة أثر التحفظ المحاسبي في العلاقة بين أرباح وعائدات، وذلك من خلال اهتمام أدبيات المحاسبة بدراسة درجة التحفظ المحاسبي في عدد من الدول المختلفة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيـد

بغية الإلمام بموضوع الدراسة وتغطية الجوانب النظرية التي تم تناولها في الفصل النظري، وبهدف الإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية، حاولنا من خلال هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية، نسعى من خلالها إلى معرفة أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، ولتحقيق ذلك عمدنا إلى إعداد إستمارة احتوت على مجموعة من الأسئلة التي تشمل محاور الدراسة، وقد وزعت هذه الاستمارات على عينة الدراسة، وانطلاقا من إجابات أفراد العينة تم تحليل النتائج للتأكد من صحة الفرضيات، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هي:

- **المبحث الأول: الطريقة والأدوات.**
- **المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

من خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالطريقة المنتهجة في هذه الدراسة ألا وهي الاستمارة وأيضا معرفة المراحل التي سنقوم بها من خلال إعداد الاستمارة وطريقة توزيعها وفي الأخير سنتطرق الى العينة المدروسة.

المطلب الأول: الطريقة

يشمل هذا المطلب تحليل مجتمع وعينة الدراسة وكذلك القيام باختبار صدق وثبات أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة.

أولا: مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة: " جميع وحدات المعاينة التي تنتمي الى مجتمع الدراسة، حيث يتم تحديد وحدة المعينة والخصائص التي نود قياسها والمتغيرات التي نود استخدامها"[1]، فمجتمع هذه الدراسة يتمثل في المحاسبين ومديري المؤسسات ورؤساء المصالح و....الخ

ثانيا: عينة الدراسة

تعد العينة الطريقة الأكثر شيوعا في معظم البحوث العلمية، وتعرف بأنها: "نموذجا يشمل ويعكس جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث، تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصل، خاصة في حالة صعوبة او استحالة دراسة كل تلك وحدات المجتمع المعني بالبحث"[2]، أما عينة الدراسة فقد اقتصرت على بعض محاسبي ومديري المؤسسات ورؤساء المصالح وبعض الوظائف الاخرى، وقد تم توزيع 75 استمارة على جميع أفراد العينة، في حين تم استرجاع 65 استمارة وتم استبعاد 02 استمارات.

الجدول رقم (03-01): يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة والغير مسترجعة والمستبعدة والمدروسة

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات الغير مسترجعة	الاستمارات الملغاة	الاستمارات المدروسة	نسبة الردود
75	67	08	02	65	%89.33

المصدر: من إعداد الطلبة.

[1] فتحي احمد عاروري، المعاينة الإحصائية طرقها واستخداماتها، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 18.

[2] عامر إبراهيم قنديجلي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013، ص 186.

المطلب الثاني: الأدوات

يشمل هذا المطلب الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات وكذلك البرامج والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

تعتبر الاستمارة من أهم أدوات جمع المعلومات، وتعرف: " أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد وعادة ما تكون عبارة عن نموذج يحتوي عددا من الأسئلة يطلب من عينة الدراسة الإجابة عنها"[1]، وقد تطلب بناء الاستمارة عدة مراحل هي:

1- مرحلة تصميم الاستمارة

تم إعداد الاستمارة خصصت لجمع المعلومات المتعلّقة بأثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، بحيث تغطي هذه المعلومات فرضيات وأهداف الدراسة، وقد اجتهدنا على أن تكون هذه المعلومات واضحة ومفهومة من قبل الأفراد المستجوبين.

شملت المعلومات الواردة في الاستمارة أهم الأسئلة التي يمكن أن تجيب على فرضيات البحث، حيث راعينا أثناء إعداد الاستمارة ترتيب المحاور والأسئلة بما يتناسب مع ترتيب فرضيات الدراسة.

سبقت محاور الاستمارة ديباجة تضمنت موضوع البحث والهدف منه، مع تقديم مختصر للشهادة العلمية المراد الحصول عليها، والمؤسسة الجامعية المانحة لهذه الشهادة والتي ينتمي إليها الباحث، كما تم إعلام الأفراد المستجوبين بأهمية رأيهم في الموضوع ورجائهم للإجابة على أسئلة الاستمارة بدقة وموضوعية، مع التأكيد لهم بأن المعلومات التي يقدموها سوف تحظى بالسرية التامة ولا يتم استخدامها إلا في إطارها العلمي فقط، وفي الأخير تم شكرهم على حسن تعاونهم.

2- محتوى الاستمارة

احتوت الاستمارة على مجموعة من الأسئلة يقوم أفراد العينة بالإجابة عنها وفق اختيار بديل من 5 بدائل (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وقد تم تقسيمها إلى جزئين على النحو التالي: (أنظر للملحق رقم 01).

- **الجزء الأول:** يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة ويتكون من ثلاثة فقرات (المستوى الجامعي، الوظيفة والخبرة).

[1] محمود حسين الوادي، علي فلاح الزعبي، أساليب البحث العلمي: مدخل منهجي تطبيقي،دار المناهج، عمان، 2011، ص 205.

- **الجزء الثاني**: يناقش فرضيات الدراسة وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

– **المحور الأول**: التحفظ المحاسبي، ويتكون من 10فقرات.

– **المحور الثاني**: جودة التقارير المالية، ويتكون من 10فقرات.

– **المحور الثالث**: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية، ويتكون من 09فقرات.

3–مرحلة صدق الاستمارة

قبل اختبار الفرضيات قام الباحث بالتأكد من موثوقية الأداة المستخدمة في القياس، إذ تعكس الموثوقية درجة ثبات أداة القياس: الثبات الداخلي والثبات الخارجي؛ فالثبات الداخلي فيُقصد به مدى اتصاف عبارات القياس بالتناسق الداخلي، أما الثبات الخارجي فيتعلق بدرجة ثبات أداة القياس بمرور الوقت، وقد اقتصرت هذه الدراسة على اختبار درجة الثبات الداخلي للاستبانة فقط، وذلك بالاعتماد على تحكيمها من قبل مجموعة من الأساتذة وكذلك حساب معامل ألفا كرونباخ.

أ–التحكيم من قبل الاساتذة

بعد الانتهاء من تصميم الاستمارة وصياغة الأسئلة التي تخدم موضوع الدراسة، تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين بغية التأكد من سلامة بنائه، وتصحيح الأخطاء التي قد تحول دون الوصول إلى تحقيقا لأهداف المرجوة من البحث، وقد تم الأخذ بالتوجيهات المقدمة من الأساتذة الذين قدموا عدة ملاحظات أهمها:

– إعادة صياغة بعض الأسئلة وتبسيطها حتى تكون مفهومة من طرف الأفراد المستجوبين؛

– تفادي وتجنب استخدام الأسئلة المركبة والطويلة.

ب– حساب معامل الفا كرومباخ: يظهر الجدول التالي معامل الفا كرومباخ لمحاور الاستبانة ولإجمالي فقراتها:

الجدول رقم (03–02): معامل الثبات لفقرات الاستمارة (ألفا كرونباخ).

الرقم	محاور الاستبانة	عدد الفقرات	الثبات	الصدق
10-01	التحفظ المحاسبي	10	0.793	0.890
20-11	جودة التقارير المالية	10	0.820	0.905
29-21	علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية	09	0.693	0.832
29-01	كل فقرات الاستمارة	29	0.866	0.930

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (02) الذي يوضح معامل الثبات لفقرات الاستمارة (معامل ألفا كرونباخ)، نلاحظ بأن أعلى معامل ثبات حققه المحور الثاني المتعلق بجودة التقارير المالية وذلك بمعامل ثبات قدره 0.820 ومعامل صدق قدره 0.905، يليه المحور الاول بعامل ثبات قدره 0.793 ومعامل صدق قدره 0.890، فيما سجل المحور الثالث المتعلق بعلاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية معامل ثبات قدره 0.693ومعامل صدق قدره 0.832.

فيما بلغ معامل الثبات لمحاور الاستبانة ككل 0.693 وهي قيمة جيدة تزيد عن القيمة المقبولة 0.6 مما يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي، وهو مؤشر على قدرة الأداة على تحقيق أهداف الدراسة.

4- توزيع الاستمارة

بعد الانتهاء من تصميم وإعداد الاستمارة جاءت مرحلة توزيعها على عينة الدراسة، وقد تمت هذه العملية عن طريق الاتّصال المباشر بأفراد العينة، مع حرص الباحث على التواجد أثناء عملية ملئها من طرف الأفراد المعنيين من أجل إزالة اللبس والغموض اللذان قد يُصادفان الأفراد أثناء عملية ملء الاستمارة، وذلك حتى تكون إجاباتهم أكثر دقة وموضوعية، كما تم ترك الاستمارات عند بعض أفراد العينة بسبب تعّذر الحضور أثناء عملية ملئها.

5- مقياس ليكارت

لقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي المكون من خمس درجات، وهو مناسب لمعرفة اثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، وذلك لقياس درجة استجابات أفراد العينة محل الدراسة لفقرات الاستمارة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-03): درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
الدرجة	1.8-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5-4.20

المصدر: من إعداد الطلبة.

بما أن قيمة المتوسط المعياري هي متوسط أوزان الدرجات الخمس المشار إليها في الجدول أعلاه فإن:

(1+2+3+4+5)/ 5=3 وهي قيمة المتوسط الحسابي المعياري، والتي على أساسها سيتم اختبار فرضيات الدراسة في مراحل لاحقة.

ومن أجل تحديد بداية منطقة كل اجابة في مقياس ليكارت الخماسي تم إتباع الخطوات التالية:

1- حساب المدى وذلك بطرح أصغر قيمة من اعلى قيمة في المقياس (5-1=4).

2- قسمة 4 على أكبر قيمة في المقياس (5) والهدف من ذلك تحديد الطول الفعلي لكل خلية وهي (0.8=5/4).

3- تكون نهاية الخلية الأولى من مقياس ليكارت الخماسي (0.8+1=1.80)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 1 والقيمة 1.80 يعد ضمن الخلية الأولى " غير موافق بشدة".

4- تكون بداية الخلية الثانية من 1.8 ونهايتها تكون (0.8+1.8=2.60)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 1.8 والقيمة 2.60يعد ضمن الخلية الأولى "غير موافق".

5- تكون بداية الخلية الثالثة من 2.60 ونهايتها تكون (0.8+2.60=3.40)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 2.60 والقيمة 3.40 يعد ضمن الخلية الأولى "محايد".

6- تكون بداية الخلية الرابعة من 3.40 ونهايتها تكون (0.8+3.40=4.20)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 3.40 والقيمة 4.20 يعد ضمن الخلية الأولى "موافق".

7- تكون بداية الخلية الخامسة من 4.20 ونهايتها تكون (0.8+4.20=5)، وهذا يعني أن أي وسط حسابي يقع بين القيمة 4.20 والقيمة 5 يعد ضمن الخلية الأولى "موافق بشدة".

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة

أولا: الأدوات الإحصائية

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل القيام بقراءة ودراسة أجوبة عينة الدراسة حول أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، ومن هذه الأدوات نجد:

1- المتوسط الحسابي المرجح: يعرف بأنه: " مجموع القراءات مقسوما على عددها، وهو أكثر مقاييس المتوسطات استخداما"[1].

2- الانحراف المعياري: الانحراف المعياري هو البعد عن المتوسط، ويعتبر من أهم مقاييس التشتت في الإحصاء وأكثرها استعمالا، ويعتمد في حسابه على المتوسط، ويعرف بأنه: " الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الانحراف عن المتوسط"[2].

[1] حامد الشمري، الأساليب الإحصائية في إتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص96.

[2] هدى برهان سيف الدين، محاضراتالإحصاء في علم النفس، الفصل الخامس، السعودية، 2014، ص13.

3- المدى: " وهو البعد بين أكبر وأقل قيمة وهو يتأثر بالقيم الشاذة "[1]؛

4- اختبار الطبيعة (Test Of Normality): من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية العلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي حيث يعتبر من اهم التوزيعات في علم الإحصاء بل يعتبر أساسا لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دورا أساسيا في اختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك وأن الكثير من الصفات كالطول والوزن ومستوى الذكاء والزواج وما إلى ذلك إذا قيست لعدد كبير من المشاهدات فإن توزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي إن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي، ويعرف بأسماء مختلفة منها التوزيع الجرسي لكون شكله يشبه الجرس، وبدون ذلك الشرط لا يمكن تطبيق الاختبار من الناحية العلمية[2]؛

5- اختبار ستيودنت (T): يستخدم في ثلاث حالات مختلفة تتضح في التالي[3]:

-One-Sample T-test : هذه الحالة تعد من الحالات الخاصة جدا لاختبار" T "وفيها يتم مقارنة متوسط عينة ما (عينة واحدة) بمتوسط مجتمع معروف؛

- Independent-SamplesT-test : وهي أكثر الحالات استعمالا والتي فيها يتم المقارنة بين متوسطين مجموعتين مختلفتين (الذكور والإناث في الذكاء مثلا أو في الابتكار أو في الوزن أو في التحصيل) أو متوسطي الدخل لشركتين أو قوة تحمل الضغوط لدى الذكور والإناث أو الرضا عن العمل لدى مجموعتين من عمال المصانع المهم من الضروري مراعاة وجود مجموعتين مختلفتين أما إذا كان هناك متوسطين لنفس المجموعة فإن ذلك يعني استخدام الحالة الثالثة؛

-Paired-Samples T-test : وهنا يكون لدينا مجموعة واحد تم قياس المتغير لديها مرتين ولذلك لكل فرد قيم متناظرة أو متزاوجة في مرتي القياس.

6- معامل الانحدار البسيط: يستخدم تحليل الانحدار الخطي للتنبؤ بقيمة متغير، يسمى المتغير التابع، من خلال مجموعة من المتغيرات المستقلة، وذلك من خلال تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة[4]؛

7- تحليل تباين الانحدار: يستخدم تحليل لاختبار معنوية الانحدار ويتم بتجزئة التغير الكلي المشاهد[5].

---

[1] وليد عبد الرحمان الفرا، تحليل بيانات الإستبيان بإستخدام البرنامج الإحصائيSPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2008، ص16.

[2] نفس المرجع اعلاه، ونفس الصفحة.

[3] نفس المرجع اعلاه، ص31

[4] محمد بركاتنافذ، التحليل الإحصائي بإستخدام البرنامج الإحصائي spss، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013/2012، ص108.

[5] عدنان ماجد عبد الرحمان بري، محاضرات تحليل الإنحدار الخطي، قسم الإحصاء وبحوث العمليات، جامعة الملك سعود، السعودية، 2003،ص54.

ثانيا: البرامج المستخدمة في معالجة البيانات:

تم استعمال برنامج spss v21 والذي يعني برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، حيث كان في بادئ الأمر يستعمل في دراسات العلوم الاجتماعية، إلا أنه تطور استخدامه في فروع العلم الأخرى نظرا لحاجة الباحثين له وهو ما تم القيام به في دراستنا هذه.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سيتم هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها من خلال توزيعنا للاستمارة ثم مناقشتها.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة التطبيقية

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة محل الدراسة وذلك من حيث المستوى التعليمي والوظيفة التي يشغلها الشخص في المؤسسة، والخبرة المهنية التي اكتسبها، حيث تساعد هذه الخصائص في التحليل في مراحل لاحقة.

1- تحليل خصائص أفراد حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (03-04): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

البيان	التكرار	النسبة
متوسط	00	%00
ثانوي	02	%03.1
تقني سامي	03	%04.6
ليسانس	14	%21.5
دراسات عليا	46	%70.8
المجموع	65	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (03-04) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، نلاحظ بأن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادات دراسات عليا، حيث بلغ عددهم 46 فردا مشكلين 70.8% من افراد العينة، متبوعين بحملة شهادة الليسانس والبالغ عددهم 14 فردا بنسبة 21.5%، كما نلاحظ أيضا حملة شهادة تقني سامي فيمثلون 04.6%، أما الذين لهم مستوى ثانوي فيمثلون 03.1%، في حين ان مستوى المتوسط لم يتم تسجيله لأي فرد.

من خلال التحليل السابق يبرز لنا المستوى الأكاديمي لعينة الدراسة، وهذا مؤشر جيد ودليل على أن أغلب أفراد العينة لديهم القدرة على الإجابة على أسئلة الاستمارة بشكل جيد، وهو ما يعزز من درجة الثقة في إجاباتهم ومن ثم الاعتماد عليها في التحليل.

الشكل رقم (03-01): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

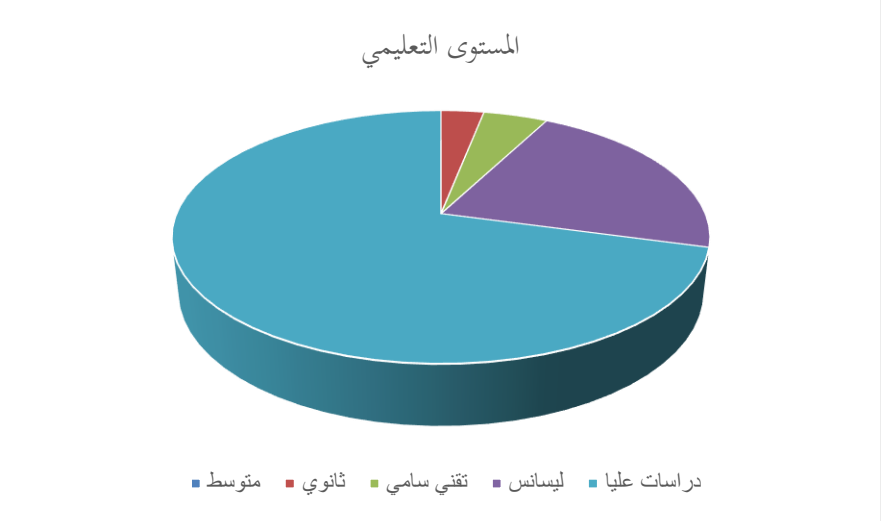

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

2- تحليل خصائص أفراد العينة حسب الوظيفة

الجدول رقم (03-05): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	30	%46.2
مدير المؤسسة	07	%10.8
رؤساء المصالح	16	%24.6
وظيفة أخرى	12	%18.5
المجموع	65	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (03-05) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة، يتضح أن أكبر عينة الدراسة يعملون كمحاسبين، حيث يمثلون 46.2% يليهم رؤساء المصالح بنسبة 24.6%، ثم الوظائف الاخرى ممثلة بنسبة 18.5%، في حين شكلت فئة مدراء المؤسسات نسبة 10.8%.

الشكل رقم (03-02): توزيع العينة حسب الوظيفة

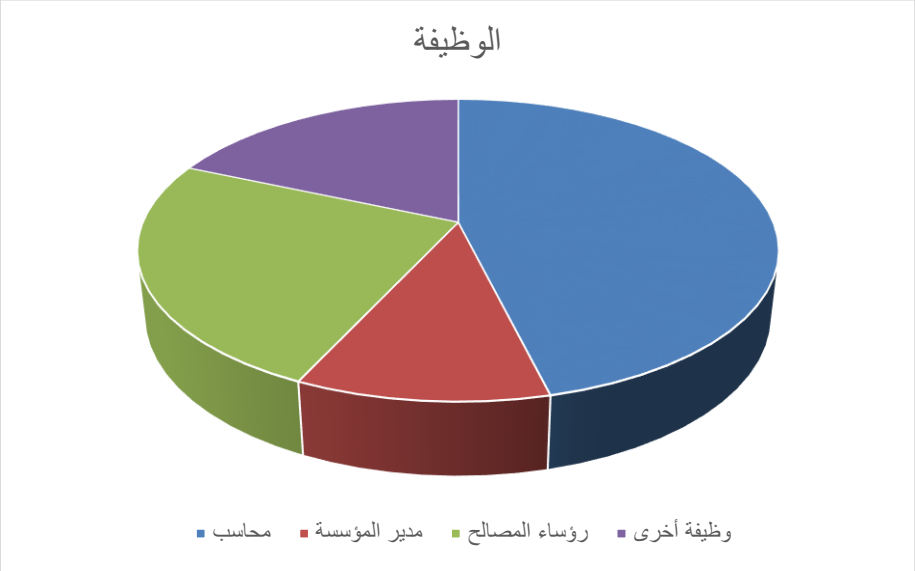

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

3- تحليل خصائص أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (03-06): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

البيان	التكرار	النسبة المئوية
من 01إلى 05سنوات	42	%64.6
من 06إلى 10سنوات	13	%20
من 11إلى 15سنة	09	%13.8
من 16إلى 20سنة	01	%01.5
من 21إلى 25سنة	00	00
أكثر من 26سنة	00	00
المجموع	65	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (03-06) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوت الخبرة المهنية، نلاحظ أن ما نسبته 64.6% من عينة لديهم خبرة مهنية من 01 إلـى 06 سنوات، تليها نسبة 20% للفئة التي لديها خبرة من 06 إلـــى 10 سنوات، أما من لديهم خبرة من 11 إلـــى 15 سنة فنسبتهم 13.8%، ونسبة 01.5% لمن لديهم خبرة من 16 إلـى 20 سنة، في الحين أن فئة من 16 إلـى 20 سنة وفئة أكثر من 26 سنة لم نسجل لهما أي فرد.

الشكل رقم (03-03): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

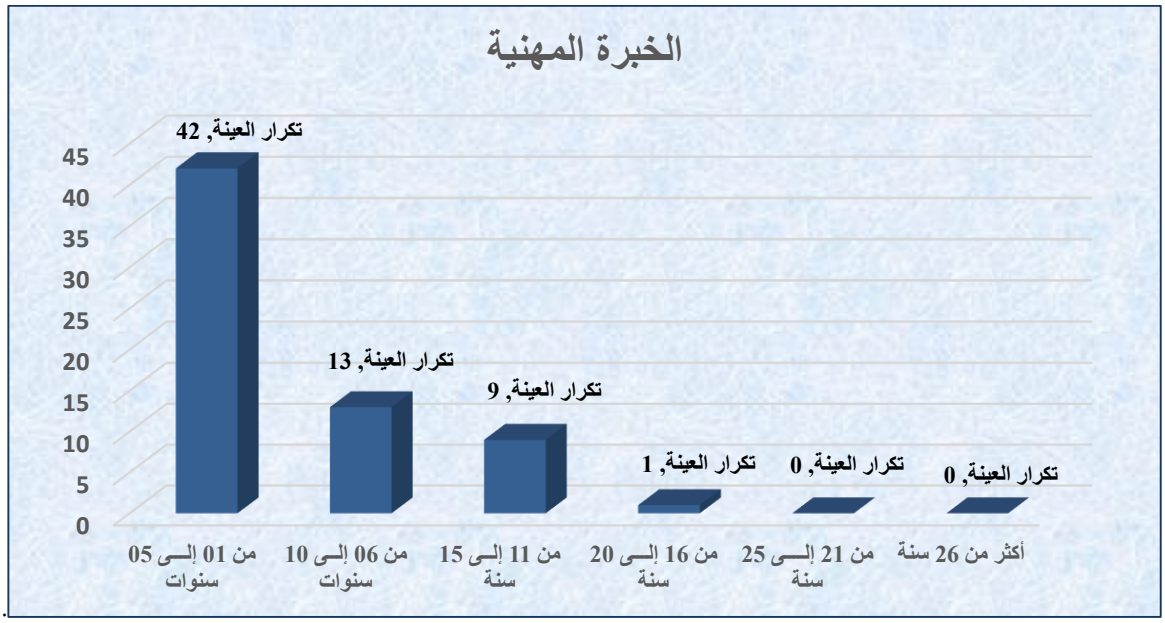

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

المطلب الثاني: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية واتجاه كل فقرة لكل محور وذلك اعتمادا على مقياس ليكارت الخماسي

1- تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الأول " التحفظ المحاسبي"

نظرا لعدم كفاية الجدول في حالة كتابة فقرات المحور كما هي، فإنه سيتم وضع رموز لها حيث يأخذ المحور الأول الرمز A وتأخذ فقراته العشرة الرموز منA1 إلى A10 والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03-07): رموز فقرات المحور الاول.

	المحور الأول: التحفظ المحاسبي
A1	ان تبني سياسة التحفظ المحاسبي تساهم في التقليل من السلوكيات الانتهازية لإدارة المؤسسة.
A2	يساهم التحفظ المحاسبي في تجنيب المحاسبيين مخاطر عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الاحداث والظروف.
A3	يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم الموجودات والالتزامات.
A4	العمل بمبدأ التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية؛
A5	يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب لمستخدمي التقارير المالية.
A6	التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وزيادة الربحية.
A7	زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي التقارير المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.
A8	قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف والتضليل في المعلومات المعتمد عليها في إعداد التقارير المالية.
A9	التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية.
A10	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تشويه كامل للمعلومات والبيانات المحاسبية.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على استمارة (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (03-08): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول.

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
A01	01	01.5%	01	01.5%	17	26.2%	34	52.3%	12	18.5%	3.85	0.795	موافق
A02	01	01.5%	02	03.1%	19	%29.2	39	60%	04	06.2%	3.66	0.713	موافق
A03	-	-	04	06.2%	35	53.8%	23	35.4%	03	04.6%	3.38	0.678	محايد
A04	-	-	02	03.1%	30	46.2%	26	40%	07	%10.8	3.58	0.727	موافق
A05	01	01.5%	03	04.6%	27	%41.5	25	%38.5	09	%13.8	3.58	0.846	موافق
A06	02	03.1%	05	%07.7	21	%32.3	13	%47.7	06	09.2%	3.52	0.886	موافق
A07	01	01.5%	02	03.1%	24	36.9%	29	44.6%	09	%13.8	3.66	0.815	موافق
A08	01	01.5%	02	03.1%	19	%29.2	40	%61.5	03	04.6%	3.65	0.694	موافق
A09	01	01.5%	03	04.6%	20	%30.8	35	53.8%	06	09.2%	3.65	0.779	موافق
A10	06	09.2%	20	%30.8	14	%21.5	20	%30.8	05	07.7%	2.97	1.145	محايد
المجموع											3.55	0.808	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss)، الملحق رقم (02).

بالاعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبنية أعلاه في الجدول رقم (03-08)، يبين لنا أن كل أراء أفراد العينة كانت إيجابية حول التحفظ المحاسبي، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول، حيث حصلت الفقرة رقم 01 على أعلى متوسط حسابي 3.85 وبإنحراف معياري 0.795، وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون على "ان تبني سياسة التحفظ المحاسبي تساهم في التقليل من السلوكيات الانتهازية للإدارة المؤسسة"، وفي الدرجة الثانية كانت للفقرتين رقم 02 و07ذواتا متوسط حسابي 3.66 لكلاهما وانحراف معياري 0.713 و0.815 على التوالي، وهذا يدل موافقة المج يبين على انه"يساهم التحفظ المحاسبي في تجنيب المحاسبيين مخاطر عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف." و"زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي التقارير المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي"، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب الفقرتان 04 و05"العمل بمبدأ التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية" و"يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب لمستخدمي التقارير المالية" وذلك بعد أن بلغ متوسطهما الحسابي 3.58 وانحرافهما المعياري 0.727 و0.846 على التوالي مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد العينة كانت موافقة على كلا الفقرتين.

أما الفقرة 03"يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم الموجودات والالتزامات" فقد كانت في المرتبة 09اي ما قبل الاخيرة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.38وبإنحراف معياري 0.678 اما المرتبة 10والاخيرة فقد كانت من نصيب الفقرة 10"يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تشويه كامل للمعلومات والبيانات المحاسبية"، حيث بلغ متوسطها الحسابي 2.97 وإنحرافها المعياري 1.145 مما يدل على إجابات أغلب أفراد العينة كانت محايد على هذه الفقرة.

أما باقي المراتب فقد أحتلتها الفقرات 08، 09، 06 على الترتيب وذلك بمتوسطات حسابية قدرها 3.65، 3.65، 3.52 على التوالي وبإنحرافات معيارية بلغت 0.694، 0.779، 0.886، مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على هذه الفقرات.

أما بالنسبة للمحور ككل، فبلغ المتوسط الحسابي 3.55 والإنحراف المعياري 0.808 ومنه فإن إتجاه المحور الأول هو موافق.

2- تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الثاني " جودة التقارير المالية"

نظرا لعدم كفاية الجدول في حالة كتابة فقرات المحور كما هي، فإنه سيتم وضع رموز لها حيث يأخذ المحور الثاني الرمز B وتأخذ فقراته الثلاثة عشر الرموز من B1 إلى B10 والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-09): رموز فقرات المحور الثاني

	المحور الثاني: جودة القوائم المالية
B1	يتم التأكد من مصداقية التقارير المالية قبل نشرها.
B2	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية خالية من التحيز.
B3	المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.
B4	توفر التقارير المالية معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية
B5	تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.
B6	توفر التقارير المالية المعلومات التي تسمح باجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة أو المؤسسات المماثلة
B7	يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند اعداد وعرض التقارير المالية للمؤسسة.
B8	تهدف التقارير المالية الى توفير معلومات عن التغيرات في المركز المالي وأداء المؤسسة.
B9	يتم توضيح السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم في المؤسسة بشكل مستمر.
B10	تكون المعلومات التي تحتويها التقارير المالية شاملة وغير ناقصة.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على استمارة (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (03-10): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
B1	01	01.5%	02	03.1%	07	10%	34	52.3%	21	32.3%	4.11	0.831	موافق
B2	01	01.5%	04	06.2%	24	36.9%	27	41.5%	09	13.8%	3.60	0.862	موافق
B3	01	01.5%	03	04.6%	18	27.7%	37	56.9%	06	09.2%	3.68	0.773	موافق
B4	-	-	05	07.7%	25	38.5%	29	44.6%	06	09.2%	3.55	0.771	موافق
B5	01	01.5%	05	07.7%	16	24.6%	32	49.2%	11	16.9%	3.72	0.893	موافق
B6	01	01.5%	04	06.2%	16	24.6%	34	52.3%	10	15.4%	3.74	0.853	موافق
B7	-	-	02	03.1%	21	32.3%	37	56.9%	05	07.7%	3.69	0.660	موافق
B8	-	-	04	06.2%	13	20%	40	61.5%	08	12.3%	3.80	0.733	موافق
B9	-	-	05	07.7%	24	36.9%	29	44.6%	07	10.8%	3.58	0.788	موافق
B10	-	-	04	06.2%	25	38.5%	25	38.5%	11	16.9%	3.66	0.834	موافق
المجموع											3.71	0.8	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss)، الملحق رقم (02).

بالإعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبنية أعلاه في الجدول رقم (03-10)، يبين لنا أن معظم أراء أفراد العينة كانت إيجابية حول جودة التقارير المالية، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني، حيث حصلت الفقرة رقم 01 على أعلى متوسط حسابي 4.11 وبإنحراف معياري 0.831، وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون على أن "يتم التأكد من مصداقية التقارير المالية قبل نشرها"، وفي الدرجة الثانية كانت للفقرة رقم 08 ذات متوسط حسابي 3.80 وإنحراف معياري 0.733، وهذا يدل موافقة المجيبين على "تهدف التقارير المالية الى توفير معلومات عن التغيرات في المركز المالي وأداء المؤسسة"، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب الفقرة 06 "توفر التقارير المالية المعلومات التي تسمح باجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة أو المؤسسات المماثلة" وذلك بعد أن بلغ متوسطها الحسابي 3.74 وإنحرافها المعياري 0.853، مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد العينة كانت موافقة على هاته الفقرة.

اما المفقرة 09 "يتم توضيح السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم في المؤسسة بشكل مستمر" قد كانت في المرتبة 09 اي ما قبل الاخيرة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.58 وبإنحراف معياري 0.788 اما المرتبة 10 والاخيرة فقد كانت من نصيب الفقرة 04 "توفر التقارير المالية معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين

والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية"، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.55 وإنحرافها المعياري 0.771 مما يدل على إجابات أغلب أفراد العينة تتجه نحو الموافقة على هذه الفقرة.

أم باقي المراتب والمحصورة بين المرتبة 04 و08 فقد أحتلتها الفقرات 05، 07، 03، 10، 02، على الترتيب وذلك بمتوسطات حسابية قدرها 3.72، 3.69، 3.68، 3.66، 3.60 على التوالي وبإنحرافات معيارية بلغت 0.893، 0.660، 0.773، 0.834، 0.862، مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على هذه الفقرات.

أما بالنسبة للمحور ككل، فبلغ المتوسط الحسابي 3.71 والإنحراف المعياري 0.8 ومنه فإن إتجاه المحور الثاني هو موافق.

3-تفسير وتحليل اتجاهات الأفراد نحو المحور الثالث " علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية:

نظرا لعدم كفاية الجدول في حالة كتابة فقرات المحور كما هي، فإنه سيتم وضع رموز لها حيث يأخذ المحور الثاني الرمز C وتأخذ فقراته الثلاثة عشر الرموز من C1 إلى C09، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-11): رموز فقرات المحور الثالث

	المحور الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية
C1	الاعتماد على مبدأ التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية يخفض من نسبة التلاعب فيها.
C2	يساهم مبدأ التحفظ المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية التي يتخذها مستخدمي التقارير المالية.
C3	ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية التقارير المالية.
C4	الالتزام بالتحفظ المحاسبي من السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية.
C5	يستخدم التحفظ المحاسبي في عملية التلاعب بالتقارير المالية؛
C6	يساعد التحفظ المحاسبي على زيادة جودة المعلومات المالية امكانية الاعتماد عليها
C7	تتمتع التقارير المالية بالحد الأدنى من الشفافية
C8	يؤدي التحفظ المحاسبي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المفصح عنها
C9	تتضمن التقارير المالية معلومات معدة للاستخدام بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على استمارة (الملحق رقم 1).

الجدول رقم (03-12): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث

	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
C1	-	-	05	07.7%	11	16.9%	35	53.8%	14	21.5%	3.89	0.831	موافق
C2	-	-	02	03.1%	23	35.4%	30	46.2%	10	15.4%	3.74	0.756	موافق
C3	-	-	04	06.2%	24	36.9%	25	38.5%	12	18.5%	3.69	0.846	موافق
C4	-	-	05	07.7%	20	30.8%	30	46.2%	10	15.4%	3.69	0.828	موافق
C5	07	10.8%	14	21.5%	24	36.9%	16	24.6%	04	06.2%	2.94	1.074	محايد
C6	03	04.6%	03	04.6%	23	35.4%	27	41.5%	09	13.8%	3.55	0.952	موافق
C7	03	04.6%	09	13.8%	19	29.2%	27	41.5%	07	10.8%	3.40	1.012	موافق
C8	02	03.1%	08	12.3%	23	35.4%	24	36.9%	08	12.3%	3.43	0.968	موافق
C9	01	01.5%	06	09.2%	23	35.4%	31	47.7%	04	06.2%	3.48	0.812	موافق
المجموع											3.53	0.897	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss)، الملحق رقم (02).

بالاعتماد على نتائج الأدوات الإحصائية المبنية أعلاه في الجدول رقم (03-12)، يبين لنا أن معظم أراء أفراد العينة كانت إيجابية حول علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية، ويتضح ذلك من خلال المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثالث، حيث حصلت الفقرة رقم 01 على أعلى متوسط حسابي 3.89 وبانحراف معياري 0.831، وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون على أن "الاعتماد على مبدأ التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية يخفض من نسبة التلاعب فيها"، وفي الدرجة الثانية كانت للفقرة رقم 02 ذات متوسط حسابي 3.74 وانحراف معياري 0.756، وهذا يدل موافقة المجيبين على "يساهم مبدأ التحفظ المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية التي يتخذها مستخدمي التقارير المالية"، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب الفقرتين 03 و04 "ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية التقارير المالية" و"الالتزام بالتحفظ المحاسبي من السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية." وذلك بعد أن بلغ متوسطهما الحسابي 3.69 وانحرافها المعياري 0.846 و0.828، مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد العينة كانت موافقة على الفقرتين.

اما المفقرة 07 "تتمتع التقارير المالية بالحد الأدنى من الشفافية "فقد كانت في المرتبة 08 اي ما قبل الاخيرة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.40وبانحراف معياري 1.012 اما المرتبة 09 والاخيرة فقد كانت من نصيب الفقرة 05 "يستخدم التحفظ المحاسبي في عملية التلاعب بالتقارير المالية"، حيث بلغ متوسطها الحسابي 2.94 وانحرافها المعياري 1.074 مما يدل على إجابات أغلب أفراد العينة تتجه نحو محايد على هذه الفقرة.

أم باقي المراتب والمحصـــورة بين المرتبة 04و06 فقد أحتلتها الفقرات 06، 09، 08، على الترتيب وذلك بمتوســـطات حســـابية قدرها 3.55، 3.48، 3.43على التوالي وبانحرافات معيارية بلغت 0.952، 0.812، 0.968، مما يدل على أن إجابات أغلب أفراد عينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على هذه الفقرات.

أما بالنسبة للمحور ككل، فبلغ المتوسط الحسابي 3.53 والانحراف المعياري 0.897 ومنه فإن اتجاه المحور الثالث هو موافق.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

نسعى من خلال هذا المطلب إلى اختبار صحة الفرضيات، حيث سنقوم باختبار مدى موافقة أو رفض كل منها، حيث تم اختبار الفرضيات عند مستوى معنوية 0.05، وقد اخترنا لتحقيق ذلك قمنا باستعمال معامل الارتباط بيرسون نظرا لكون البيانات توزيعها طبيعيا، ثم تحليل الانحدار الخطي البسيط.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

يعتبـــر اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من أهـــم الفـــروض لمعرفة طبيعة الاختبارات اللاحقة التي يجب استخدامها. من أجل التحقـــق مـــن فرضية التوزيع الطبيعي، تـــم اللجـــوء إلـــى اختبـــار كولمنجروف سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov) تمهيدا لاستخدام أسلوب تحليل الانحدار باعتباره أحد الأساليب الإحصائية المعلمية في اختبار فرضيات الدراسة الحالية، لأن الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ومن خلال برنامج SPSS يمكن إجراء الاختبار المسمى باختبار جودة المطابقة (K.S)[1].

كما يتضح في الجدول التالي:

[1] رياض عيشوش، مساهمة الثقافة التنظيمية في نجاح تطبيق ادارة المعرفة: دراسة حالة بعض وكالات البنوك العمومية بالمسيلة، مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات تخصص: اقتصاد وإدارة المعرفة والمعارف، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص138

الجدول رقم (03-13): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

البيان		المحور الاول: التحفظ المحاسبي	المحور الثاني: جودة التقارير المالية	المحور الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية	جميع المحاور
التكرارات		65	65	65	65
المتوسط		3.5508	3.7138	3.5350	3.5999
الإنحراف المعياري[a.b]		0.48352	0.49588	0.48587	0.38376
معظم الاختلافات الشديدة	مطلق	0.102	0.093	0.108	0.112
	إيجابي	0.102	0.093	0.099	0.112
	سلبي	-0.102	-0.089	-0.108	-0.082
Kolmogorov-Smirnov Z		0.822	0.746	0.873	0.905
مستوى الدلالة		0.508	0.633	0.431	0.386

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم (H_0): بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة (H_1): بيانات العينة مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.

يلاحظ أن مستوى المعنوية لكل المحاور أكبر من 0.05، مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية وبالتالي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية وخاصة أسلوب الانحدار المعتمد على طريقة المربعات الصغرى.

الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

الجدول رقم (03-14): اختبار فرضيات الدراسة

البيان	قيمة "ت"	درجة الحرية	مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي
المحور الأول: التحفظ المحاسبي	59.206	64	0.000	3.550
المحور الثاني: جودة التقارير المالية	60.381	64	0.000	3.713
المحور الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية	58.659	64	0.000	3.535

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية

فرضية العدم (H_0)= ليس هناك اثر للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في المؤسسات.

الفرضية البديلة (H_1)= هناك اثر للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في المؤسسات.

يبين الجدول (14) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 أي أننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم ومنه فإنه:"هناك اثر للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في المؤسسات".

ثانيا: اختبار الفرضية الأولى:

فرضية العدم (H_0)= ليست هناك أهمية كبيرة لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات.

الفرضية البديلة (H_1)=هناك أهمية كبيرة لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات.

يبين الجدول (14) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05أي أننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم ومن فإنه:"هناك أهمية كبيرة لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات".

ثالثا: اختبار الفرضية الثانية:

فرضية العدم (H_0)= ليس هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في اعداد التقارير المالية في المؤسسات.

الفرضية البديلة (H_1)=هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في اعداد التقارير المالية في المؤسسات.

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 أي أننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم ومن فإنه:"هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في اعداد التقارير المالية في المؤسسات".

الفرع الثالث: تحليل أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط

من اجل تحليل أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية نستخدم تحليل الإنحدار الخطي البسيط وفقا لما يلي:

فرضية العدم (H_0)=لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99%بين التحفظ الحاسبي وجودة التقارير المالية

الفرضية البديلة (H_1) =توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99%بين التحفظ الحاسبي وجودة التقارير المالية

1-جدول نوع الطريقة

الجدول رقم (03-15): المتغيرات التي تم إدخالها/إزالتها

الطريقة	المتغيرات التي تم إدخالها	المتغيرات التي تم إزالتها
01	التحفظ المحاسبي[b]	-

Dependent Variable: T2a

All requested variables entered.b

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

الجدول رقم (03-15) يبين أن طريقة المربعات الصغرى هي المتبعة في تحليل الانحدار الخطي وأن المتغيرات المستقلة هي التحفظ المحاسبي والمتغير التابع هو جودة التقارير المالية.

2-جدول الارتباط الخطي

الجدول رقم (03-16): الارتباط الخطي

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	تأقلم معامل الارتباط	مقدار خطأ الانحراف المعياري
01	0.608	0.370	0.360	0.3960

Predictors: (Constant), T1a

Dependent Variable: T2b

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم (03-16) يبين نتيجة حساب معامل الارتباط R ومعامل التحديد مربع قيمة معامل الارتباط R Square، ومعامل الارتباط الخطي بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية هو 0.552، وإن مدى الدقة في تقدير المتغير جودة التقارير المالية هو 37%.

3-جدول تحليل تباين خط الانحدار

بعد التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، تم استخدام تحليل تباين الانحدار للتحقق من خطي العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي مسألة وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات تفسرها المستقلة معادلة الانحدار جيدا.

الجدول رقم (03-17): تحليل تباين خط الإنحدار

المصدر	درجات الحريةDF	مجموع المربعاتSS	متوسط المربعاتMS	ف المحسوبةF cal	P. Value
الانحدار	01	5.823	5.823	37.003	0.000[b]
الخطأ	63	9.914	0.157	-	-
الكلي	64	15.738	-	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

يدرس هذا الجدول مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته الصفرية التي تنص على لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99% بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، ويبين الجدول السابق:

- مجموع مربعات الانحدار 5.823 ومجموع مربعات البواقي هو 9.914 ومجموع مربعات الكلي هو 15.738
- درجة حرية الانحدار هي 1 ودرجة حرية البواقيهي:63؛
- معدل مربعات الانحدار هو 5.823، ومعدل البواقي هو 0.157؛
- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 37.003؛

ومستوى دلالة الاختبار هو 0.000 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.001 فنرفضها، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99% بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية.

4-جدول المعاملات:

الجدول رقم (03-18): المعاملات

المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة دالة الاختبار	مستوى الدلالة
	B	مقدار الخطأ	معامل بيتا Beta	t	
الثابت Constant	1.499	0.367	-	4.079	0.000
التحفظ المحسابي	0.624	0.103	0.608	6.083	0.000

Dependent Variable: T2a

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss).

يبين الجدول اعلاه عدة نتائج أولها قيم الميل ومقطع خط الانحدار، بالإضافة أنه يجيب على الفرضية المتعلقة بميل ومقطع خط الانحدار حيث مقطع خط الانحدار 1.499 الذي يمثل حرف a من معادلة الخط المستقيم Y=a + bX أم ميل خط الانحدار b في الجدول هو 0.624 بالنسبة للمتغير المستقل " جودة التقارير المالية" وبذلك تصبح معادلة خط الانحدار للمتغير المستقل الأول 0.624X + 1.499 =Y حيث Y هي المتغير التابع وX هي المتغير المستقل، ونتيجة اختبار tعلى فرضيات ميل خط الانحدار للمتغير المستقل " جودة التقارير المالية" هي 4.079. وعند دراسة قيم Sig. نجد أن القيم 0.000 مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة والتي تنص على: "وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 99% بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية". بذلكتصبح معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y= \mathbf{1.499} + 0.624\ X$$

خلاصة الفصل الثاني

من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها عن طريق إعداد استمارة والتي تهدف إلى إبرازا ثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، حيث تم توزيعها على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية لولاية الوادي، وبعد تحليل النتائج التي جاءت بها الاستمارة و المدرجة في برنامج (Spss).حيث تم التطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، ثم قمنا بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها التي تم تلخيصها ومعالجتها. في الأخير تم اختبار صحة فرضيات الدراسة التي وضعها في مقدمة الدراسة، وقد توصلنا إلى نتيجة رئيسة تمثلت في كون "أن التحفظ المحاسبي له اثر في جودة التقارير المالية " .

خـــاتمـــة

خاتمة

سعينا من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها الى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمطروحة والمتمثلة في **أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية**، حيث تمت معالجة هذه الإشكالية في ثلاثة فصول، ذلك ومن خلال الدراسة التطبيقية حول هذا الموضوع، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض أهم التوصيات وآفاق البحث.

أولا: اختبار الفرضيات

وانطلاقا من محتوى الدراسة التي وضحها الجانب النظري والتطبيقي يتجلى تأكيد الفرضيات التي تم وضعناها:

-اختبار الفرضية الرئيسية: والتي تنص على: " هناك اثر للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في المؤسسات" تم اختبار هذه الفرضية في الفصل الدراسة ميدانية وتوصلنا الى أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 أي أننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم ومنه فإنه:"هناك اثر للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في المؤسسات"، أي ان هذه الفرضية **صحيحة**.

-اختبار الفرضية الفرعية الاولى: والتي تنص على: " هناك أهمية كبيرة لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات " تم اختبار هذه الفرضية في الفصل الدراسة ميدانية وتوصلنا الى أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 أي أننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم ومنه فإنه:" هناك أهمية كبيرة لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي في المؤسسات ". أي ان هذه الفرضية **صحيحة**.

-اختبار الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على: " هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في اعداد التقارير المالية في المؤسسات" تم اختبار هذه الفرضية في الفصل الدراسة ميدانية وتوصلنا الى أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 أي أننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم ومنه فإنه:" هناك مستوى توافر مرتفع للجودة في اعداد التقارير المالية في المؤسسات ". أي ان هذه الفرضية **صحيحة**.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

-اصبح التحفظ المحاسبي مطلبا أساسيا في الوقت الراهن، سواء من جانب المستثمرين في السوق، الجهات القائمة على وضع المعايير، مراجعي الحسابات وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة.

-على الرغم من تعدد نماذج قياس التحفظ المحاسبي وما بكل نموذج من أوجه قصور، فان لكل منهم صلاحية للاستخدام في مجال معين في اطار دراسة علاقة التحفظ بظاهرة معينة.

-يؤثر التحفظ المحاسبي سواء عند ارتفاعه او انخفاضه على أداء الشركات.

-ان استخدام التحفظ المحاسبي يخفض من مخاطر انهيار الشركات.

-تؤدي ممارسات التحفظ المحاسبي الى تعظيم القيمة السوقية للشركات.

-ان اعداد تقارير مالية متحفظة هو مطلب للمساهمين والمقرضين.

-ان تطبيق التحفظ المحاسبي يعد من الاعتبارات الأساسية لإعداد التقارير المالية، لانه يزيد من جودة التقارير المالية من خلال جعل المعلومات اكثر موثوقية واكثر قابلية للمقارنة.

-ان التحفظ المحاسبي يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأكثر كفاءة.

-ان تطبيق التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز القوائم المالية وزيادة مستوى ملاءمة المعلومات

ثالثا: التوصيات

يمكن عرض بعض التوصيات والتي من شأنها تدعم الدراسة في النقاط التالية:

- ضرورة الالتزام بمبدأ التحفظ المحاسبي عند اعداد القوائم المالية من طرف المحاسبين.
- ضرورة نشر الهيئات المهنية المختصة لمحتوى خاص وشامل للتحفظ المحاسبي والايجابيات التي يحظى بها لزيادة الوعي والمعارف لدى المحاسبين وأعضاء مجلس الإدارة ومحافظي الحسابات وذلك لاهتمامهم أكثر بسياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية.
- الحرص على عدم الافراط في استخدام مبدا التحفظ المحاسبي تجنبا لتشويه المعلومات بالتأثير على ملائمتها في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية.
- الحرص على استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في الحدود المعقول وعدم المبالغة فيه وهذا لتجنب تشويه المعلومات المحاسبية حتى لا تفقد قدرتها على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية.
- استغلال المرونة المحاسبية التي يقدمها التحفظ المحاسبي في حدود اخلاقيات مهنة المحاسبة عند اعداد التقارير المالية من اجل إعطاء صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- حث الشركات صغيرة الحجم التي تكون فيها آليات الحوكمة ضعيفة بالالتزام بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي وذلك لضمان شفافية تقاريرها المالية ومصداقيتها.
- ضرورة وضع قواعد واضحة حول تطبيق التحفظ المحاسبي لتجنب المبالغة عند اعداد التقارير المالية.

❖ ضـرورة تفعيل آليات إدارة المخاطر داخل الشـركات لتسـمح لها بتحديد وقياس المخاطر التي قد تواجهها، مما يسمح بمواجهة حالات عدم التأكد من الأحداث المستقبلية.

رابعا: افاق الدراسة

بعد عرضنا لموضوع البحث والنتائج واقتراحنا للتوصيات التي نراها مفيدة، طرأت لنا نقاط أخرى ما زالت مجهولة ويمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة وهي:

- دور تفعيل آليات الحوكمة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي داخل الشركات الجزائرية،
- دراسة تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- دور التحفظ المحاسبي في الحدد من ممارسات إدارة الأرباح.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: الكتب

1. ابن منظور، لسان العرب، ج 4، دار النوادر، الكويت، 2010.

2. أبو بكر محمد الهوش، إدارة الجودة الشاملة في المجالين التعليمي والخدمي، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2008.

3. حامد الشمرتي، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار: تطبيقات في منظمات أعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

4. حيدر علي المسعودي، إدارة تكاليف الجودة استراتيجيا، دار اليازوري العلمية، عمان، 2010.

5. دونالد كيسو وآخرون، المحاسبة المتوسطة: نسخة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية من الفصل الثامن عشر الى الفصل الرابع والعشرون، ج 3، تر: أحمد عبد الصباغ وآخرون، دار حميثرا للنشر والترجمة، عمان، 2022.

6. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020.

7. عامر إبراهيم قنديجلي، منهجية البحث العلمي، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013.

8. عدنان ماجد عبد الرحمان بري، محاضرات تحليل الانحدار الخطي، قسم الإحصاء وبحوث العمليات، جامعة الملك سعود، السعودية، 2003.

9. فتحي احمد عاروري، المعاينة الإحصائية طرقها واستخداماتها، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

10. محمد بركاتنافذ، التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي spss، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013/2012.

11. محمد عبد العال النعيمي وآخرون، إدارة الجودة المعاصرة، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009.

12. محمود حسين الوادي، علي فلاح الزعبي، أساليب البحث العلمي: مدخل منهجي تطبيقي، دار المناهج، عمان، 2011.

13. نايف علوان المحياوي، أدارة الجودة في الخدمات: مفاهيم وعمليات وتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

ثانيا: المذكرات

14. أمينة ونيسي وآخرون، دور الأهمية النسبية والخطر في جودة التقارير المالية –مراجع الحسابات–، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021.

15. رياض عيشـــوش، مســـاهمة الثقافة التنظيمية في نجاح تطبيق ادارة المعرفة: دراســـة حالة بعض وكالات البنوك العمومية بالمسيلة، مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير في إطار مدرسة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات تخصـص: اقتصـاد وإدارة المعرفة والمعارف، قسـم علوم التسـيير، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010.

16. فرد رشيدة، أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسـسـات الاقتصـادية بالجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شـهادة ماسـتر أكاديمي الطور الثاني تخصـص محاسـبة و جباية معمقة جامعة قاصـدي مرباح ورقلة الجزائر،2018.

17. مشري حسناء، دور واهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات: دراسة ميدانية ببنك سوسيتي جينيرال الجزائر وكالة سطيف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008/20007.

18. موسى عسـاوس، جودة التقارير المالية ودورها في المفاضـلة بين قرارت التمويل: دراسـة حالة مؤسـسـة اقمصـة جن جن، مذكرة لنيل شـهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2015/2014.

19. هند بن شيخة، أثر التحفظ المحاسبي على أداء الشركات، دراسة عينية على الشركات الفرنسية المدرجة ضمن مؤشر CAC40، مذكرة مقدمة ضـمن نيل شـهادة ماسـتر أكاديمي تخصـص محاسـبة جامعة العربي بن لمهيدي أم البواقي،2020.

رابعا: المجلات

20. حرفوش أنيسـة، البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية دراسـة تحليلية، مجلة أرصـاد للدراسـات الاقتصـادية والإدارية، سطيف، مجلد 2، العدد 1، 2019.

21. حاج قويدر قورين، دور نظام حوكمة الشـركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسـسـات الاقتصـادية الجزائرية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، الشلف، العدد 01.

22. عماد حمزة عبد العجيلي، أسـعد محمد علي وهاب العواد، تقويم الأداء المسـتدام باسـتخدام بطاقة العلامات المتوازنة وتـأثيره على جودة التقـارير المـاليـة، مجلة العراقيـة للبحوث الإنســـانيـة والاجتمـاعيـة والعلميـة، العـدد 7، 2022.

23. علي ابراهيم حسين، حمد عبد مصطفى، تحسين جودة لتقارير المالية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن المعززة بتكنولوجيا المعلومات دراسة تجريبية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15 العدد 48.

24. زهراء ناجي عبيد، دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 107، 2018.

25. بلال عامر إبراهيم، اشرف هاشم فارس، تأثير جودة التقارير المالية على رأي المدقق الخارجي دراسة تطبيقية في الشركات العراقية، المجلد 17، العدد 56، الجزء 4، 2021.

26. احمد قايد نور الدين، بن زاف لبني، مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية: دراسة حالة مجمع صيدال، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 02، العدد 06، 2019.

27. نجوم عرار طاهر، صفاء أحمد العاني، تأثير مستويات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة التقارير المالية للمصارف العراقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 45، 2022.

28. خليل عبد الفتاح، التأصيل العلمي مفهوم وقياس التحفظ المحاسبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة القاهرة، فرع بني سويف، عدد 02، 2003.

29. عمر اقبال، مؤمون القضاة، أثر الأزمات المالية على التحفظ المحاسبي، جامعة العلوم التطبيقية قسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة جرش الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث المجلد 28،4، 2014.

خامسا: الندوات

30. وليد عبد الرحمان الفرا، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2008.

سادسا: المحاضرات

31. هدى برهان سيف الدين، محاضرات الإحصاء في علم النفس، الفصل الخامس، السعودية، 2014.

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستمارة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العـالي والبحث العلـمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة

استمارة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تحية طيبة

في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر بعنوان "**التحفظ المحاسبي واثره على جودة التقارير المالية**" وبغرض إتمام هذه الدراسة أستسمحكم أن تتفضلوا بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة وهذا من أجل التعرف على آرائكم في هذا المجال، حتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية نلتمس من سيادتكم الإجابة على جميع الأسئلة بكل عناية ووضوح.

كما أحيطكم علما أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي كما يتشرف الطلبة بتزويدكم بنسخة من هذا البحث أو نتائجه في حالة اهتمامكم به إما عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق البريد الالكتروني.

من إعداد الطلبة:

-بغدادي محمد سراج الدين

-بروال منال

-العابد خلود

تحت إشراف الأستاذ المؤطر:

-محمد فيصل مايدة

الرجاء إبداء رأيكم بوضع إشارة (✓) داخل المربع المناسب

الجزء الأول: بيانات وصفية

- **المستوى التعليمي:**

ثانوي ( ) تقني سامي ( ) ليسانس ( ) دراسات عليا ( )

- **الوظيفة**

محاسب ( ) مدير المؤسسة ( ) رؤساء المصالح ( ) وظيفة أخرى أذكرها: . . . .

الخبرة:

من 01 إلى 05 سنوات ( ) من 06 إلى 10 سنوات ( ) من 11 إلى 15 سنوات ( )

من 16 سنة إلى 20 سنوات ( ) من 21 إلى سنوات 25 ( ) أكثر من 26 سنة ( )

الجزء الثاني :أسئلة الاستبيان

المحور الأول: التحفظ المحاسبي

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
ان تبني سياسة التحفظ المحاسبي تساهم في التقليل من السلوكيات الانتهازية لإدارة المؤسسة.					
يساهم التحفظ المحاسبي في تجنيب المحاسبيين مخاطر عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الاحداث والظروف.					
يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم الموجودات والالتزامات.					
العمل بمبدأ التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية؛					
يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب لمستخدمي القوائم المالية.					
التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وزيادة الربحية.					
زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.					
قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف والتضليل في المعلومات المعتمد عليها في إعداد القوائم المالية.					
التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.					
يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تشويه كامل للمعلومات والبيانات المحاسبية.					

المحور الثاني: جودة القوائم المالية

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها.					
المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.					
المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.					
توفر القوائم المالية معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية					
تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.					
توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح باجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة أو المؤسسات المماثلة					
يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند اعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة.					
تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات عن التغيرات في المركز المالي وأداء المؤسسة.					
يتم توضيح السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم في المؤسسة بشكل مستمر.					
تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة.					

المحور الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المحاسبية:

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الاعتماد على مبدأ التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية يخفض من نسبة التلاعب فيها.					
يساهم مبدأ التحفظ المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية.					
ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية.					
الالتزام بالتحفظ المحاسبي من السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.					
يستخدم التحفظ المحاسبي في عملية التلاعب بالقوائم المالية؛					
يساعد التحفظ المحاسبي على زيادة جودة المعلومات المالية امكانية الاعتماد عليها					
تتمتع القوائم المالية بالحد الأدنى من الشفافية					
يؤدي التحفظ المحاسبي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المفصح عنها					
تتضمن القوائم المالية معلومات معدة للاستخدام بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين.					

الملحق رقم 02: مخرجات Spss

Statistics

	N		Mean
	Valid	Missing	
المستوى التعليمي	65	0	3.60
الوظيفة	65	0	2.15
الخبرة	65	0	1.52
ان تبني سياسة التحفظ المحاسبي تساهم في التقليل من السلوكيات الانتهازية لإدارة المؤسسة.	65	0	3.85
يساهم التحفظ المحاسبي في تجنيب المحاسبيين مخاطر عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الاحداث والظروف.	65	0	3.66
يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم الموجودات والالتزامات.	65	0	3.38
العمل بمبدأ التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية؛	65	0	3.58
يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب لمستخدمي القوائم المالية.	65	0	3.58
التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وزيادة الربحية.	65	0	3.52
زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمى القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.	65	0	3.66
قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف والتضليل في المعلومات المعتمد عليها في إعداد القوائم المالية.	65	0	3.65
التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.	65	0	3.65
يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تشويه كامل للمعلومات والبيانات المحاسبية.	65	0	2.97
يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها.	65	0	4.11
المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.	65	0	3.60
المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.	65	0	3.68
توفر القوائم المالية معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية	65	0	3.55
تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.	65	0	3.72
توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح باجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة أو المؤسسات المماثلة	65	0	3.74
يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند اعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة.	65	0	3.69
تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات عن التغيرات في المركز المالي وأداء المؤسسة.	65	0	3.80
يتم توضيح السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم في المؤسسة بشكل مستمر.	65	0	3.58
تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة.	65	0	3.66

الاعتماد على مبدأ التحفظ المحاسبى فى إعداد القوائم المالية يخفض من نسبة التلاعب فيها.	65	0	3.89
يساهم مبدأ التحفظ المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية التي يتخذها مستخدمى القوائم المالية.	65	0	3.74
ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية.	65	0	3.69
الالتزام بالتحفظ المحاسبي من السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.	65	0	3.69
يستخدم التحفظ المحاسبي في عملية التلاعب بالقوائم المالية؛	65	0	2.94
يساعد التحفظ المحاسبي على زيادة جودة المعلومات المالية امكانية الاعتماد عليها	65	0	3.55
تتمتع القوائم المالية بالحد الأدنى من الشفافية	65	0	3.40
يؤدي التحفظ المحاسبي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المفصح عنها	65	0	3.43
تتضمن القوائم المالية معلومات معدة للاستخدام بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين.	65	0	3.48

المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	2	3.1	3.1	3.1
	تقني سامي	3	4.6	4.6	7.7
	ليسانس	14	21.5	21.5	29.2
	دراسات عليا	46	70.8	70.8	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب	30	46.2	46.2	46.2
	مدير المؤسسة	7	10.8	10.8	56.9
	رؤساء المصالح	16	24.6	24.6	81.5
	اخرى	12	18.5	18.5	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	من 01 إلـى 05 سنوات	42	64.6	64.6	64.6
	من 06 إلى 10 سنوات	13	20.0	20.0	84.6
	من 11 إلـى 15 سنوات	9	13.8	13.8	98.5

	من 16 سنة إلـى 20 سنوات	1	1.5	1.5	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

ان تبني سياسة التحفظ المحاسبي تساهم في التقليل من السلوكيات الانتهازية لإدارة المؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	1	1.5	1.5	3.1
	محايد	17	26.2	26.2	29.2
	موافق	34	52.3	52.3	81.5
	موافق بشدة	12	18.5	18.5	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

يساهم التحفظ المحاسبي في تجنيب المحاسبيين مخاطر عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الاحداث والظروف.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	2	3.1	3.1	4.6
	محايد	19	29.2	29.2	33.8
	موافق	39	60.0	60.0	93.8
	موافق بشدة	4	6.2	6.2	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

يعتبر التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم الموجودات والالتزامات.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	6.2	6.2	6.2
	محايد	35	53.8	53.8	60.0
	موافق	23	35.4	35.4	95.4
	موافق بشدة	3	4.6	4.6	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

العمل بمبدأ التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية؛

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	3.1	3.1	3.1
	محايد	30	46.2	46.2	49.2

	موافق	26	40.0	40.0	89.2
	موافق بشدة	7	10.8	10.8	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

يعتبر التحفظ المحاسبي مطلب لمستخدمي القوائم المالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	3	4.6	4.6	6.2
	محايد	27	41.5	41.5	47.7
	موافق	25	38.5	38.5	86.2
	موافق بشدة	9	13.8	13.8	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وزيادة الربحية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	3.1	3.1	3.1
	غير موافق	5	7.7	7.7	10.8
	محايد	21	32.3	32.3	43.1
	موافق	31	47.7	47.7	90.8
	موافق بشدة	6	9.2	9.2	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

زيادة حالات الغش والتلاعب كانتا سببا ودافعا قويا جعلت مستخدمي القوائم المالية أكثر ميلا لاستخدام التحفظ المحاسبي.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	2	3.1	3.1	4.6
	محايد	24	36.9	36.9	41.5
	موافق	29	44.6	44.6	86.2
	موافق بشدة	9	13.8	13.8	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

قد تتأثر القرارات الاقتصادية للمستخدمين بالتحريف والتضليل في المعلومات المعتمد عليها في إعداد القوائم المالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	2	3.1	3.1	4.6
	محايد	19	29.2	29.2	33.8
	موافق	40	61.5	61.5	95.4
	موافق بشدة	3	4.6	4.6	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	3	4.6	4.6	6.2
	محايد	20	30.8	30.8	36.9
	موافق	35	53.8	53.8	90.8
	موافق بشدة	6	9.2	9.2	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تشويه كامل للمعلومات والبيانات المحاسبية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	6	9.2	9.2	9.2
	غير موافق	20	30.8	30.8	40.0
	محايد	14	21.5	21.5	61.5
	موافق	20	30.8	30.8	92.3
	موافق بشدة	5	7.7	7.7	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	2	3.1	3.1	4.6
	محايد	7	10.8	10.8	15.4

	موافق	34	52.3	52.3	67.7
	موافق بشدة	21	32.3	32.3	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	4	6.2	6.2	7.7
	محايد	24	36.9	36.9	44.6
	موافق	27	41.5	41.5	86.2
	موافق بشدة	9	13.8	13.8	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	3	4.6	4.6	6.2
	محايد	18	27.7	27.7	33.8
	موافق	37	56.9	56.9	90.8
	موافق بشدة	6	9.2	9.2	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

توفر القوائم المالية معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	7.7	7.7	7.7
	محايد	25	38.5	38.5	46.2
	موافق	29	44.6	44.6	90.8
	موافق بشدة	6	9.2	9.2	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	5	7.7	7.7	9.2
	محايد	16	24.6	24.6	33.8
	موافق	32	49.2	49.2	83.1
	موافق بشدة	11	16.9	16.9	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح باجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة أو المؤسسات المماثلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	4	6.2	6.2	7.7
	محايد	16	24.6	24.6	32.3
	موافق	34	52.3	52.3	84.6
	موافق بشدة	10	15.4	15.4	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند اعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	3.1	3.1	3.1
	محايد	21	32.3	32.3	35.4
	موافق	37	56.9	56.9	92.3
	موافق بشدة	5	7.7	7.7	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

تهدف القوائم المالية الى توفير معلومات عن التغيرات في المركز المالي وأداء المؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	6.2	6.2	6.2
	محايد	13	20.0	20.0	26.2
	موافق	40	61.5	61.5	87.7

	موافق بشدة	8	12.3	12.3	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

يتم توضيح السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم في المؤسسة بشكل مستمر.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	7.7	7.7	7.7
	محايد	24	36.9	36.9	44.6
	موافق	29	44.6	44.6	89.2
	موافق بشدة	7	10.8	10.8	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	6.2	6.2	6.2
	محايد	25	38.5	38.5	44.6
	موافق	25	38.5	38.5	83.1
	موافق بشدة	11	16.9	16.9	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

الاعتماد على مبدأ التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية يخفض من نسبة التلاعب فيها.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	7.7	7.7	7.7
	محايد	11	16.9	16.9	24.6
	موافق	35	53.8	53.8	78.5
	موافق بشدة	14	21.5	21.5	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

يساهم مبدأ التحفظ المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	2	3.1	3.1	3.1

	محايد	23	35.4	35.4	38.5
	موافق	30	46.2	46.2	84.6
	موافق بشدة	10	15.4	15.4	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	6.2	6.2	6.2
	محايد	24	36.9	36.9	43.1
	موافق	25	38.5	38.5	81.5
	موافق بشدة	12	18.5	18.5	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

الالتزام بالتحفظ المحاسبي من السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	7.7	7.7	7.7
	محايد	20	30.8	30.8	38.5
	موافق	30	46.2	46.2	84.6
	موافق بشدة	10	15.4	15.4	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

يستخدم التحفظ المحاسبي في عملية التلاعب بالقوائم المالية؛

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	7	10.8	10.8	10.8
	غير موافق	14	21.5	21.5	32.3
	محايد	24	36.9	36.9	69.2
	موافق	16	24.6	24.6	93.8
	موافق بشدة	4	6.2	6.2	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

يساعد التحفظ المحاسبي على زيادة جودة المعلومات المالية امكانية الاعتماد عليها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	4.6	4.6	4.6
	غير موافق	3	4.6	4.6	9.2
	محايد	23	35.4	35.4	44.6
	موافق	27	41.5	41.5	86.2
	موافق بشدة	9	13.8	13.8	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

تتمتع القوائم المالية بالحد الأدنى من الشفافية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	4.6	4.6	4.6
	غير موافق	9	13.8	13.8	18.5
	محايد	19	29.2	29.2	47.7
	موافق	27	41.5	41.5	89.2
	موافق بشدة	7	10.8	10.8	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

يؤدي التحفظ المحاسبي إلى وجود نوع من التحيز في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المفصح عنها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	3.1	3.1	3.1
	غير موافق	8	12.3	12.3	15.4
	محايد	23	35.4	35.4	50.8
	موافق	24	36.9	36.9	87.7
	موافق بشدة	8	12.3	12.3	100.0
	Total	65	100.0	100.0	

.تتضمن القوائم المالية معلومات معدة للاستخدام بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	6	9.2	9.2	10.8
	محايد	23	35.4	35.4	46.2

موافق	31	47.7	47.7	93.8
موافق بشدة	4	6.2	6.2	100.0
Total	65	100.0	100.0	

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		التحفظ	جودة	علاقة	كل
N		65	65	65	65
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.5508	3.7138	3.5350	3.5999
	Std. Deviation	.48352	.49588	.48587	.38376
Most Extreme Differences	Absolute	.102	.093	.108	.112
	Positive	.102	.093	.099	.112
	Negative	-.102	-.089	-.108	-.082
Kolmogorov-Smirnov Z		.822	.746	.873	.905
Asymp. Sig. (2-tailed)		.508	.633	.431	.386

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
التحفظ	65	3.5508	.48352	.05997
جودة	65	3.7138	.49588	.06151
علاقة	65	3.5350	.48587	.06026
كل	65	3.5999	.38376	.04760

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
التحفظ	59.206	64	.000	3.55077	3.4310	3.6706
جودة	60.381	64	.000	3.71385	3.5910	3.8367
علاقة	58.659	64	.000	3.53504	3.4147	3.6554
كل	75.629	64	.000	3.59989	3.5048	3.6950

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	التحفظ[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: جودة

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.608[a]	.370	.360	.39670

a. Predictors: (Constant), التحفظ

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.823	1	5.823	37.003	.000[b]
	Residual	9.914	63	.157		
	Total	15.738	64			

a. Dependent Variable: جودة

b. Predictors: (Constant), التحفظ

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.499	.367		4.079	.000
	التحفظ	.624	.103	.608	6.083	.000

a. Dependent Variable: جودة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.693	9

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.820	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.793	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.866	29

تم بحمد الله